الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران.. هل سيدخل الخليجيون هذه الحرب؟!

NINAR PRESS
نينار برس
نضيء الحقيقة

الورقية المستقلة الأولى بعد التحرير

العـددان 21-22 ـ الأحـــد 29 آذار «مـــارس» 2026

www.ninarpress.net

سـوريـة والأردن.. خيارُهما التقارب المثمر

مرفأ طرطوس شريان النقل والتجارة البحرية السورية

9

اختلال الحقل الإعلامي في الحالة السورية

13

الافتتاحية

العهد الجديد.. ومهام تصحيح الواقع

أسامة آغي

منذ الثامن من ديسمبر/ كانون الأول عام 2024 دخلت سوريا منعطفاً سياسياً انتقالياً، على أرضية واقع اقتصادي واجتماعي وسياسي بائس هي تركة نظام الإبادة الأسدي، هذه الأرضية لا يمكن تغييرها بمرسوم أو قانون، سيما وأن البلاد كانت بحاجة إلى سلطة دولة تعمل على ترسيخ الأمن والسلام.

هناك أمران يجب وضعهما على الطاولة هما

الأول: أن حكومة العهد الجديد لا يمكنها «إخراج الزير من البير» بمقولة أو مرسوم أو شعارات خلّابة، والسبب أنها ورثت حكم دولة اقتصادها ما تحت الصفر، وخزينتها فارغة، في وقت يظن كثير من الجمهور أن الدولة قادرة على تغيير واقعهم بين عشية وضحاها، وهذا غير ممكن واقعياً.

حكومة العهد الجديد وجدت نفسها تجاهد من أجل إلغاء العقوبات الدولية المفروضة على سوريا بسبب نظام الأسد البائد، وهذا يحتاج وقتاً. كذلك إن إزالة العقوبات ليس الشرط الوحيد لانطلاقة إعادة بناء سوريا على كل مستويات البناء، فهناك ملفات داخلية مثل ملف قسد وملف قوى الثورة المضادة بكل تجلياتها ومناطقها، هذه الملفات بحاجة إلى الانتهاء من معوقاتها وعرقلتها لوحدة البلاد، وكذلك فهي سبب يؤخر كثيراً دخول الاستثمارات إلى سوريا، فرؤوس الأموال لا تعمل في ظل الاضطرابات «جبن رأس المال».

الأمر الثاني: يتعلق بوجود ذهنية سادت بعض مفاصل الحكومة الانتقالية، ذهنية تريد إلغاء الفسيفساء الاجتماعية والفكرية والثقافية السورية وصبغها بلون واحد، وهذا لا نظنّ أنه صحيح، بل إنه يزيد من أعباء العهد الجديد، الذي يجهد من أجل اجتياز المرحلة الانتقالية باتجاه دولة المواطنة وحقوق الانسان.

إن تجاوز العهد الجديد بقيادة الرئيس أحمد الشرع لأعباء المرحلة الانتقالية ضرورة حاسمة، وهذه الضرورة، لا يمكن أن تتحقّق بدون تشكيل حكومة انتقالية تشمل الطيف الوطني السوري بكل مكوناته السياسية والاجتماعية.

هذه الحكومة تحتاج إلى مرجعية وطنية تمنحها القوة والشرعية، ونقصد ضرورة وجود برلمان وطني يمثّل كل الفئات السورية، وبالتالي فأي انتهاك للإعلان الدستوري، أو القيام بإجراءات أو إصدار قرارات تتناقض ومصالح الفئات الاجتماعية الوطنية يجب أن يتصدى لها البرلمان، وهو المخوّل الرئيس لإصدار القوانين.

سوريا تعيش في هذه المرحلة وسط ظروف إقليمية ودولية غاية في الاضطراب، ونقصد الحرب الجارية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وبين إيران وقوى دولية مستترة من جهة أخرى، هذه الظروف شئنا أم أبينا فإنها عامل رئيس في عرقلة بدء عملية إعادة بناء سوريا، ومن الطبيعي ألا تجد بلادنا نفسها شريكة في هذه الحرب، وهذا ما تعمل عليه قيادة العهد الجديد.

ترتيب البيت الوطني بعد انطلاقة البرلمان القريبة وتشكيل حكومة وطنية شاملة هما عاملان سيساعدان بالضرورة على ذوبان الاضطرابات وبدء مرحلة البناء، وهذا ما ينتظره السوريون من قيادة العهد الجديد.

لم يكن أحد لا يتوقّع إندلاع حرباً أخرى بين الولايات المتحدة وإسرائيل مع إيران، حيث لم تُحقّق حرب الـ12 يوماً في حزيران أهدافها بنظر واشنطن وتل أبيب رغم الإدعاءات «التي لم تُقنع أحداً» بأنّ أهداف المعركة قد تحقّقت على لسان الرئيس ترامب ونتياهو.
وفي فترة الهدنة إستعدّ الطرفان للجولة الجديدة التي تم إطلاقها في آخر أيام شهر شباط الماضي.

إخفاق أمريكي في حسم المعركة

لا بضربة قاضية ولا بالنقاط

د باسل أورفه لي

على مدى العشربن عاما الماضية كان الحلم الإسرائيلي هو جَرّ الولايات المتحدة للصدام العسكري مع إيران حيث لم تُفلح كل العقوبات والعزل الدبلوماسي في إعاقة البرامج النووية والصاروخية والإقليمية لنظام ولاية الفقيه..
على عكس إرادة اليمين الإسرائيلي الحاكم واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة والذي يشاركه نفس الأهداف وصل الديمقراطيون الأمريكيون في عهد الرئيس أوباما إلى الوصول لإتفاق مع نظام الملالي.
خرج الرئيس ترامب من الإتفاق في ولايته الأولى وحاول الرئيس بايدن الوصول لذات الإتفاق السابق وفشل في ذلك...
كانت حملة الرئيس ترامب للفوز في الإنتخابات الرئاسية في جوهرها مبنية على إنهاء الحروب في العالم خاصةً التي تكون الولايات المتحدة على علاقة بها والإنكفاء إلى الداخل الأمريكي وعدم هدر الأموال في حروب أثبت الزمن أنها عبثية، خاصة أنّ التيار الأمريكي الواسع الداعم لحملة الرئيس ترامب هو تيار ماغا أمريكا أولاً، أو لنجعل أمريكا عظيمة مُجدّداً).
لم يُنفّذ الرئيس ترامب أيّاً من وعوده التي أطلقها في حملته الإنتخابية سوى عملية الإنسحاب الأمريكي من سوريا والتخلي عن دعم شركاءه المحليون من تنظيم ماكان يُعرف بقسد وأنهت الولايات المتحدة كل علاقة لها في الملف السوري عسكرياً وسياسياً من جهة حماية المنظمة الإنفصالية الأمر الذي أدى لتبخر ها وزوالها لاحقاً وفي فترة قصيرة.
لم ينجح الرئيس الأمريكي في وقف الحرب في أوكرانيا كما وعد، بل صبّ جام غضبه على حلفائه التقليديين الأوربيين ووبخهم وستهان بهم علناً، وعندما قدّم نفسه كوسيط لإنهاء الحرب لم يقبل الرئيس الروسي به أيضاً...
وإستمرت في عهده حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة بل صارت أكثر شراسة من ذي قبل، ولم يتمكن لحد الآن رغم كل دعمه لنتياهو من تحقيق الإنتصار على المقاومة في غزة.
يبدو أنّ النصر الهوليودي الذي حققه الرئيس الأمريكي في فنزويلا وسيطرته على نفطها(لحد الآن) حيث يبدو أنّ نتيجة الفيلم الفنزويلي القصير هي ما سهّلت على نتياهو إقناع الرئيس ترامب بإستنساخ تلك التجربة في إيران وسيطرته على نفطها وغازها في ضربة قاضية تُطيح برأس الدولة والنخبة التي حوله وبروز رودريغز إيراني تُقدّم فروض الطاعة للولايات المتحدة وتُسلم له البلاد وثرواتها، ويبدو أنّ التقارير التي تم إطلاع الرئيس الأمريكي ضلّلته وورطته لاحقاً في هذه الحرب التي أطلق فيها رصاصته الأولى ولكنه تبين أنه لايملك إستراتيجية للخروج منها بعد إستحالة تحقيق أهداف خوصها.
بدت الولايات المتحدة كبطل ملاكمة دخل سِنّ الاعتزال ولم يعد بتلك القوة التي يحاول تثبيتها بسردية التفوق المطلق، حيث أضرّت إيران (وهي دولة متواضعة القدرات) بسمعة الولايات المتحدة والتي خاضت حروبها الأخيرة ضِدّ منظمات مادون الدولة أو العراق المهشّم المحاصر ولم تُحقّق أيّ أهداف سياسية ولا حتى عسكرية رغم كل التخريب والدمار الذي أحدثته في تلك البلاد.
فشلت الخطط الأمريكية المرتجلة في هزيمة إيران (ولو عسكرياً على الأقل) والفشل الأدهى والأمرّ أنّ البحرية الأمريكية (الأسطورية) لم تتمكن من تأمين الملاحة في مضيق هرمز وهو أهم شريان مائي في العالم، وطالت آثار إغلاقه ليس حلفاء الولايات المتحدة فحسب بل وصلت للداخل الأمريكي نفسه.
تُعتبر ضربة إغلاق مضيق هرمز ضربة كبيرة يراها البعض لاتقل عن ضربة بيرل هاربر التي نفذتها اليابان وأدّت لدخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية..
حتى أنّ الولايات المتحدة وجدت نفسها بدون حلفاء عالمياً بعد فشلها في توريط آخرين بحربها على إيران عندما فشلت في تشكيل تحالف (ولو رمزي) يُشرعِن حربها على إيران.
المعركة الحقيقية تدور الآن في واشنطن مع إدارة الرئيس ترامب حول إقحامه الولايات المتحدة بحرب نتياهو على إيران وإستزافه لموارد الشعب الامريكي والإخفاق قانونياً وأخلاقياً وعسكرياً وسياسياً في تبرير أسباب هذه الحرب الاختيارية والتي قد تكون مُؤشّراً هاماً على بداية غروب شمس الإمبراطورية الأمريكية.

الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران..
هل سيدخل الخليجيون هذه الحرب؟!

المشرف العام

الحرب الأمريكية على إيران هي ببساطة حـرب مـن أجـل إدامـة هيمنة القطب الأمريكي الأوحد على العالم اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً. وهـي اسرائيلياً حرب لفرض تفوقها على كل منطقة الشرق الأوسـط، وهي بالنسبة لإيران هي حرب تهدف إلى سحق مشروعها في بناء دولة فارسية كبرى.

وفق هذا التصور الواقعي يبرز السؤال التالي:

هل من مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي الانخراط في هذه الحرب؟ وأين تتجلى هذه المصلحة بصورة واقعية؟

الأمـريـكـيـون يـدركـون أن «التنين الصيني» يسجّل فـي كـل يـوم يمر زيادة في قدرته على ردم فجوة التوازن الاقتصادي والعسكري معهم، وهذا يعني سرعة انتهاء هيمنتهم كقطب أوحد على العالم، هذه الفكرة تقلقهم وتقض مضاجعهم، فهي تعني خسارة تفوقهم وثرائهم، مما سيترتب عليها كثيرٌ من نتائج ليست في مصلحتهم داخل بلدهم أم على الصعيد العالمي.

إسرائيل المنخرطة في الحرب ضد إيران تريد أن تخرج منها بتفوق يجعل منها دولة مهيمنة على الشرق الأوسط برمته، وهـذا جوهر مشروع رئيسها السابق الراحل شمعون بيريس.

أمام هذه الحقائق نعتقد أن لا مصلحة لـدول مجلس التعاون الخليجي في الانـخـراط بهذه الحرب، وذلـك نتيجة فارق التوازن بينها وبين إيران على كل الصعد.

من جهة أخرى تدرك المملكة العربية السعودية وهي الدولة الأكبر والأغنى بين دول مجلس التعاون أن حرب أمريكا وإسرائيل ضد إيران يمكنها أن تتحول إلى حرب استنزاف طويلة، وذلك نتيجة الدعم اللوجستي الذي تتلقاه من الصين وروسيا، واللتان تريدان إعادة صياغة العالم وفق قاعدة تعدّد الأقطاب.

إن من مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي الابتعاد عن الانخراط المباشر في هذه الحرب، فهم إذا ما انخرطوا فيها لن يحصدوا سوى دمار بلدانهم، وعرقلة خططهم في تحقيق التنمية المستدامة، مما يجعل من بلدانهم قوة اقتصادية فاعلة على الصعيد العالمي.

مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي أن تنتهي هـذه الحرب دون منتصر فيها، وهذا هو أفقها مع مرور الوقت، فالصينيون والروس لا يريدون أن يربح الأمريكيون حربهم ضـد إيـران، كي لا تهيمن أمريكا على منابع الطاقة وتتحكم بها مما يسهّل خنق التطور الصناعي الصيني الهائل أو كبحه إلى الحد الأدنى.

إن تقديم دول مجلس التعاون الخليجي تسهيلات لقوة الحرب الأمريكية يجب أن تدركه إيـران، فهذه التسهيلات ستكون ممكنة إذا أبقت إيـران على سياستها بضرب هذه الدول دون مبرّر، فالأفضل لها أن تلعب هذه الدول دوراً في التهدئة سيما مع تحول الحرب إلى حرب استنزاف طويلة الأمد.

بقي أن نقول أن السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي من حقها الدفاع عن نفسها أمـام عـدوان إيران عليها، وهذا على المدى البعيد سيزيد من عزلة إيران الدولية.

الطاقات البديلة ضرورة بيئية وحاجة اضطرارية

المهندس كاسر عثمان

مثال من اوربا والحاجة في سورية وهي تترافق مع توفر ثروة حيوانية كبيرة يمكن الاستفادة منها.

يقول الخبر:

في هولنـدا، يقوم مرفق متخصص للطاقة من الكتلة الحيوية بتوليد الكهرباء عن طريق حرق سماد الدواجن، وتحويل النفايات الزراعية إلى مورد ثمين للطاقة. تنتج المحطة كهرباء كافية لتزويد ما يقرب من 70,000 منزل بالطاقة.

تبـدأ العمليـة بالسـماد المجمّـع مـن مـزارع الدواجن، والذي يتم تجفيفها ومعالجتها إلى وقود مناسـب للاحتراق. عندمـا يتم حرقه في المراجل الخاضعة للرقابة، ينتج السـماد حرارة تولد بخارًا لدفع التوربينات الموصولة بمولدات الكهرباء.

على عكس مصانع الوقود الأحفوري التقليدية، يسـاعد هـذا النظـام علـى تقليـل النفايـات الزراعية أثناء إنتـاج الطاقة المتجددة. كما أنه يعالج تحدٍ بيئي كبير: فائض السماد يمكن أن يطلـق الميثان ويلوث التربة أو الماء إذا لم يتم إدارته بشكل صحيح.

بعـد الاحتـراق، لا يتـم التخلـص مـن الرمـاد المتبقـي. بـدلاً مـن ذلـك، يتـم معالجتهـا لاسـتعادة العناصر الغذائية مثل الفوسـفور والبوتاسـيوم، وهـي مكونـات أساسـية مـن الأسمدة الزراعية. ثم يتم إعادة استخدام هذه العناصـر الغذائية في الزراعة، مما يخلق نظام دائري حيـث يتم تحويل النفايـات إلى طاقة وأسمدة على حد سواء.

توضـح مثـل هـذه المشـاريع كيـف يمكـن لتكنولوجيـات الطاقـة الأحيائيـة تحويـل المنتجات الزراعية الثانوية إلى موارد مستدامة مع الحد من التلوث البيئي.

التعقيب:

متى نتعلم الدرس في سـوريا ونسـتفيد من تجارب الدول المتقدمة والتي تفتقر للشمس والبيئة المناسبة التي اكرم الله بها بلدنا ولكننا لم نعرف اسـتثمارها فهل حـان الوقت اليوم من اجل العمل بعقلية جديدة....نأمل ذلك؟!

تضربون... نضرب
من حيفا إلى السماء... كيف تغيّرت قواعد الحرب في الشرق الأوسط؟

لم يكن الرد الإيراني على استهداف مصفاة النفط في حيفا حدثاً عابراً في سياق التصعيد، بل شكّل نقطة تحول واضحة في مسار المواجهة.

فحين تُستهدف منشأة نفطية بهذا الحجم، فإن الرسالة لا تكون عسكرية فحسب، بل استراتيجية بامتياز: لم يعد هناكَ مجال لضربات بلا كلفة، ولم يعد العمق الاقتصادي خارج دائرة الاستهداف. هكذا، ترسّخت معادلة جديدة تحكم الصراع: تضربون... نضرب.

اختيار حيفا لم يكن تفصيلاً عابراً، بل يعكس إدراكاً عميقاً لنقاط التأثير داخل إسرائيل، حيث يتداخل الاقتصاد بالأمن، والاستقرار السياسي بحركة الأسواق.

إن ضرب منشأة نفطية في هذا التوقيت تحديداً يعني نقل المواجهة من الأطراف إلى القلب، ومن الميدان إلى الاقتصاد.

وهو ما يفتح الباب أمام مرحلة جديدة، تصبح فيها الحرب شاملة في آثارها، حتى وإن بقيت محدودة في أدواتها.

غير أن هذا التصعيد لم يقف عند حدود الطاقة، بل امتد إلى رمز من رموز التفوق العسكري الغربي، مع الحديث عن إسقاط أو إصابة طائرة من طراز F35.

ورغم غياب تأكيدات مستقلة حاسمة حول تفاصيل الحادثة، فإن مجرد تداولها على نطاق واسع سواء كواقعة ميدانية أو كجزء من الحرب الإعلامية يعكس تحولاً مهماً في طبيعة الصراع.

فهذه الطائرة تمثل أكثر من مجرد سلاح؛ إنها تجسيد لفكرة التفوق التكنولوجي، والتشكيك في قدرتها على العمل بحرية يضرب في عمق معادلات الردع التقليدية.

هذا التداخل بين الواقع الميداني والحرب الإعلامية يعكس دخول الصراع مرحلة "الحرب الهجينة"، حيث لا تقتصر المواجهة على الصواريخ والطائرات، بل تمتد إلى الرواية والتأثير النفسي.

فقد انتشرت خلال الأيام الماضية تحليلات تتحدث عن استخدام أدوات تكنولوجية متقدمة، مثل الإنترنت الفضائي، للتأثير على الداخل الإيراني، يقابلها حديث عن جهود مضادة من قوى دولية لتعطيل هذه المساعي.

ورغم غياب الأدلة المستقلة، فإن انتشار هذه الروايات بحد ذاته يعكس حجم التعقيد الذي بلغه الصراع.

في موازاة ذلك، دخلت الحرب ساحة الاقتصاد العالمي، مع تصاعد التهديدات للمنشآت النفطية وطرق الإمداد.

وقد انعكس ذلك سريعاً على أسعار الطاقة، ما أثار تذمراً متزايداً لدى العديد من الدول، التي وجدت نفسها تدفع ثمن صراع لا يخدم مصالحها المباشرة.

وفي هذا السياق، برزت تقارير غير مؤكدة عن احتمالات لجوء الدول الصناعية إلى استخدام احتياطاتها النفطية الاستراتيجية لاحتواء الأزمة، في مؤشر واضح على حجم القلق الدولي من اتساع رقعة المواجهة.

أما في الداخل الأمريكي، فإن كلفة الحرب بدأت تتحول إلى عامل ضغط حقيقي.

الحديث عن تمويل قد يصل إلى نحو 200 مليار دولار يضع صناع القرار أمام معادلة صعبة، خاصة في ظل الانقسام السياسي.

فتمرير مثل هذه الميزانية لن يكون إجراءً تقنياً، بل معركة سياسية قد تكشف عن تصدعات في الإجماع حول جدوى الاستمرار في هذا الصراع.

وهنا، يواجه الرئيس الأميركي دونالد ترامب تحدياً مزدوجاً: الحفاظ على صورة القوة، وتجنب الانزلاق إلى حرب طويلة ومكلفة في آن واحد.

مصطفى الفرحات
محلل أمني واستراتيجي

إيران بعد خامنئي
نظام مأزوم ومجتمع على حافة الانفجار

تشير التطورات المتسارعة في إيران، منذ موت علي خامنئي وتنصيب نجله مجتبى خلفاً له، إلى دخول نظام ولاية الفقيه أخطر مراحله منذ قيامه قبل أكثر من أربعة عقود. فالمشهد الذي يتكشف اليوم داخل البلاد يوضح أن النظام لم ينجح في تجاوز أزمته البنيوية، بل بات أكثر هشاشة وتوتراً، في وقت يقف فيه المجتمع الإيراني على حافة انفجار جديد.

علي رضا

الإحاطة الصحفية التي عُقدت في باريس وقدّمها محمد محدثين، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، رسمت صورة واضحة عن عمق الأزمة التي يعيشها النظام. فالمجتمع الإيراني – بحسب وصفه – يشبه «ناراً تحت الرماد» أو «بركاناً على وشك الانفجار»، حيث تعيش المدن حالة من القلق والترقب في ظل الحرب، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وانعدام أبسط وسائل الحماية للمدنيين.

في المقابل، يظهر النظام وكأنه يعيش حالة ذعر حقيقية من احتمال اندلاع انتفاضة شعبية جديدة. ولذلك لجأ إلى سلسلة من الإجراءات القمعية المتزامنة، بدءاً من نشر قوات القمع في الساحات والتقاطعات الرئيسية، مروراً بتسليح قوات الباسيج وإصدار أوامر بإطلاق النار على المحتجين، وصولاً إلى قطع الإنترنت وإغلاق المدارس والجامعات لمنع التجمعات الشعبية. هذه الإجراءات تعكس بوضوح أن هاجس السلطة الأول لم يعد مواجهة الحرب الخارجية بقدر ما هو منع انفجار داخلي قد يطيح بالنظام.

لكن التطور الأكثر دلالة في المشهد السياسي الإيراني هو التحول الواضح نحو تكريس طابع وراثي للسلطة. فتنصيب مجتبى خامنئي قائداً جديداً للنظام لم يُقدَّم باعتباره انتقالاً طبيعياً للسلطة، بل بدا في نظر كثيرين محاولة لإنقاذ نظام مأزوم عبر إعادة إنتاج الدكتاتورية بشكل عائلي. غير أن هذه الخطوة، بدلاً من تعزيز الاستقرار، كشفت عن شقوق عميقة داخل بنية النظام نفسه، حيث تشير المعطيات إلى انقسام داخل مجلس خبراء القيادة وتراجع قاعدة الدعم للنظام.

ومع ذلك، فإن الأزمة في إيران لا تتعلق فقط بصراع داخل السلطة، بل ترتبط أيضاً بصعود دور المقاومة المنظمة داخل البلاد. فالمعلومات التي عرضتها المعارضة الإيرانية تشير إلى استمرار نشاط وحدات المقاومة واتساع نطاق العمليات ضد مراكز القمع ومؤسسات النظام في عدة مدن. كما أن وجود شبكة اجتماعية واسعة من الأنصار وعائلات السجناء والشهداء يشكل، بحسب المعارضة، قاعدة اجتماعية متنامية تدعم مسار التغيير.

وفي خضم هذه التطورات، يطرح سؤال جوهري حول مستقبل إيران: هل يمكن أن يأتي التغيير عبر تدخل خارجي أو عبر سياسات المهادنة الدولية؟ الجواب الذي تكرره المعارضة الإيرانية منذ سنوات هو أن الحل الحقيقي يكمن في إرادة الشعب الإيراني نفسه، وفي قدرته على إسقاط النظام عبر انتفاضة منظمة تقود إلى إقامة نظام ديمقراطي.

من هنا، تبدو إيران اليوم عند مفترق تاريخي حاسم. فالنظام الذي حاول طويلاً البقاء عبر القمع وتصدير الأزمات يواجه مجتمعاً يزداد غضباً وتنظيماً، بينما تتسع الهوة بين السلطة والشعب. وفي مثل هذه اللحظات التاريخية، غالباً ما تكون الشرارة الصغيرة كفيلة بإشعال التحولات الكبرى.

إن ما يجري في إيران اليوم ليس مجرد أزمة سياسية عابرة، بل صراع على مستقبل بلدٍ بأكمله. وبينما يحاول النظام فرض الاستقرار بالقوة، تتصاعد في المقابل مطالب الحرية والسيادة الشعبية. ولذلك قد تكون المرحلة المقبلة حاسمة في تحديد ما إذا كانت إيران ستبقى أسيرة نظام مأزوم، أم أنها ستدخل مرحلة جديدة من التحول السياسي.

وفي خضم هذا المشهد، برزت تصريحات وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس تجاه دمشق، والتي حملت لهجة تهديد واضحة.

هذا التصريح لا يمكن فصله عن سياق أوسع، حيث تبدو إسرائيل حريصة على منع فتح جبهة إضافية في الجنوب السوري، في وقت تواجه فيه تصعيداً مع إيران وحلفائها.

فإدارة حرب متعددة الجبهات ليست مجرد تحدٍ عسكري، بل اختبار لقدرة أي دولة على توزيع مواردها وتحمل الضغوط المتزايدة.

وتشير بعض التحليلات إلى أن تل أبيب قد تجد نفسها أمام واقع أكثر تعقيداً مما كانت تتوقع، حيث لا تقتصر المواجهة على طرف واحد، بل تمتد إلى شبكة من الفاعلين الإقليميين.

وفي هذا السياق، تبرز احتمالات تبقى في إطار التقدير بأن تسعى إسرائيل إلى خلط الأوراق إقليمياً، سواء عبر التصعيد السياسي أو العسكري في ساحات أخرى، في محاولة لإعادة ضبط ميزان القوى أو تخفيف الضغط المباشر عليها.

من زاوية الرؤية السورية، ووفق ما تطرحه الدولة السورية الجديدة بقيادة الرئيس أحمد الشرع، فإن هذه التطورات تؤكد أن المنطقة دخلت مرحلة إعادة توازن قسري.

لم يعد ممكناً فرض الإرادات بالقوة وحدها، ولم يعد التفوق العسكري كافياً لضمان النتائج.

إن معادلة "تضربون... نضرب" ليست مجرد رد فعل، بل تعبير عن نظام ردع جديد، تتوزع فيه الكلفة، وتُفرض فيه حدود على الجميع.

هذه الرؤية تنطلق من إدراك أن الاستقرار لا يمكن أن يُبنى على اختلال موازين القوة، بل على توازن يمنع الانفجار الشامل.

غير أن هذا التوازن، رغم ضرورته، يبقى هشاً بطبيعته، فكلما ارتفع مستوى التصعيد، زادت احتمالات الخطأ في التقدير، وكلما توسعت دائرة الاستهداف، اقتربت المنطقة من نقطة اللاعودة.

في المحصلة، نحن أمام مشهد معقد تتداخل فيه القوة العسكرية مع الاقتصاد والسياسة والإعلام في معادلة واحدة، معادلة قد تنجح مؤقتاً في فرض نوع من الردع المتبادل، لكنها تحمل في طياتها مخاطر انفجار أكبر.

وبين الضرب والرد، لا تتشكل فقط ملامح معركة، بل ملامح نظام إقليمي جديد نظام لا يحكمه التفوق المطلق، بل توازن دقيق قد ينهار في أي لحظة.

البنود الـ15 التي قدمها الطرف الأمريكي وينتظر الرد الإيراني عليها

نينار برس

نشر التلفزيون الاسرائيلي القناة 12 مسودة بنود قدمتها الولايات المتحدة لإيران وتنتظر الردّ عليها. وقد جاء في المسودة ما يلي:

- تفكيك القدرات النووية الحالية التي تم تراكمها.
- التزام إيران بعدم السعي مطلقاً لامتلاك سلاح نووي.
- عدم تخصيب أي مواد على الأراضي الإيرانية.
- تسليم جميع المواد المخصبة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضمن جدول زمني قريب يتم الاتفاق عليه بين الأطراف.
- إخراج منشآت نطنز وأصفهان وفوردو من الخدمة
- تدمير المنشآت النووية أعلاه .
- إتاحة وصول كامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جميع المعلومات داخل إيران.
- تخلي إيران عن نهج "الوكلاء".
- وقف تمويل وتسليح الأذرع التابعة لها في المنطقة بشكل فعلي.
- بقاء مضيق هرمز مفتوحاً، كمنطقة بحرية حرة دون أن يقوم أي طرف بإغلاقه.
- مشروع الصواريخ: سيتم اتخاذ قرار بشأنه لاحقًا، مع ضرورة فرض قيود على العدد والمدى.
- استخدام القدرات العسكرية مستقبلاً سيكون لأغراض الدفاع الذاتي فقط.
- رفع جميع العقوبات.
- تقديم المساعدة إلى إيران في تطوير وتعزيز مشروع نووي مدني في بوشهر (لتوليد الكهرباء).
- إلغاء تهديد "سناب باك" (إعادة فرض العقوبات تلقائيًا)

هذه مسودة مقترحة (draft) وليست اتفاقاً نهائياً. القناة 12 غالباً ما تنقل عن مصادر إسرائيلية رسمية أو أمنية، وقد تكون تعكس الرؤية الأمريكية-الإسرائيلية الصارمة أكثر من الواقع الفعلي للمفاوضات.

كما يقال أن المصدر: وثيقة نقلت عبر "مصدر غربي" إلى إيران، وتُنسب إلى مستشاري ترامب (جاريد كوشنر وستيف ويتكوف) بموافقة الرئيس.

- التقارير تشير إلى أن إيران أبدت استعداداً لـ"تنازلات كبيرة وجادة" في البرنامج النووي بسبب الضغط العسكري، لكن فرص الوصول إلى اتفاق تبقى "منخفضة جداً" حسب مسؤول إسرائيلي نقلته القناة نفسها.

تطورات اليوم (25 مارس 2026)

- الولايات المتحدة تنتظر رد طهران على الوثيقة.
- الاقتراح الأمريكي يشمل هدنة لمدة شهر كامل يتم خلالها مناقشة التفاصيل النهائية للاتفاق (مشابه لما حدث في غزة ولبنان).
- إسرائيل قلقة جداً: تخشى أن يقبل ترامب "اتفاق إطار عام" غامض يؤجل التفاصيل، مما يعطي إيران فرصة للتنفس دون تنازلات حقيقية (حسب المقال نفسه).
- إيران لم تصدر رد رسمي بعد على هذه الوثيقة بالتحديد، لكن تصريحات سابقة (أمس) نفت وجود مفاوضات مباشرة أو تنازلات كبيرة.
- الوضع العسكري مستمر: لا وقف إطلاق نار بعد، وهناك تقارير عن استمرار التوتر في مضيق هرمز وإطلاق صواريخ.

التقرير هو التطور الأبرز اليوم في هذا الملف، ولم تظهر حتى الآن (الساعة الحالية) تحديثات جديدة أو رد إيراني رسمي. الوضع متسارع جداً، وأي رد إيراني أو تصريح أمريكي جديد قد يغير الصورة خلال ساعات.

التايمز اللندنية: مريم رجوي تؤكد أن إسقاط النظام الإيراني لن يتحقق بالقنابل بل بإرادة الشعب

نشرت صحيفة التايمز اللندنية تقريراً مفصلاً يسلط الضوء على تصريحات السيدة مريم رجوي، الرئيسة المنتخبة للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية. وتلخص الصحيفة في مقدمتها رؤية المقاومة التي تؤكد أن حملات القصف الخارجي لن تكفي لإسقاط النظام الإيراني، رافضة في الوقت ذاته أي أوهام حول عقد صفقات مع قادة مزعومين بالاعتدال من داخل السلطة الحالية، ومشددة على أن الشعب الإيراني هو وحده من سيكتب مصيره بيده ويحدد مستقبل بلاده.

وأوضحت الصحيفة أن رجوي استبعدت نجاح الضربات العسكرية الأمريكية والإسرائيلية بمفردها في الإطاحة بالنظام، مؤكدة أن الشعب الإيراني سيكتب مستقبله بدماء أبنائه دون الحاجة إلى تدخل أجنبي يفرض عليه قياداته. ورداً على تلميحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول إمكانية تطبيق حل مشابه لسيناريو فنزويلا، عبر استبدال الحاكم بشخصية معتدلة من داخل النظام لخدمة المصالح الأمريكية، اعتبرت رجوي أن هذا التوجه يمثل خطأً فادحاً.

وشددت على أن المقاومة حذرت منذ أربعة وأربعين عاماً من أن هذا النظام غير قابل للإصلاح ويجب إسقاطه بالكامل، مشيرة إلى أن سياسة الاسترضاء الغربية هي التي قادت العالم إلى أزمة الحرب الحالية، وأن من يُسمون بالمعتدلين والإصلاحيين أثبتوا أنهم مجرد وحوش يرتكبون المجازر في الشوارع ويسعون لامتلاك أسلحة نووية وتمويل الإرهاب بالوكالة.

وتطرق تقرير تايمز لندن إلى إعلان المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية عن تشكيل حكومة مؤقتة تتزامن مع بدء التدخل العسكري الأخير. وأبرزت الصحيفة الدعم الغربي الواسع الذي تحظى به المقاومة، مشيرة إلى مشاركة شخصيات سياسية وعسكرية دولية بارزة في مؤتمراتها الأخيرة، مثل رئيس مجلس العموم البريطاني السابق جون بيركو، ووزير الدفاع السابق ليام فوكس، والقائدين السابقين لحلف الناتو جيمس جونز وويسلي كلارك. وتتبنى هذه الحكومة المؤقتة خارطة طريق واضحة لمرحلة ما بعد إسقاط النظام الإيراني، تتضمن فترة انتقالية مدتها ستة أشهر تفضي إلى انتخابات حرة لتشكيل جمعية وطنية وصياغة دستور جديد يضمن التعددية وحقوق الإنسان والمساواة وبناء إيران غير نووية، مع تأكيد رجوي أنها لا تسعى للسلطة بل لضمان حق الشعب في الاختيار الحر.

وسلطت الصحيفة الضوء على القوة الميدانية للمقاومة، حيث تمتلك وحدات مقاومة نشطة وممتدة في جميع المحافظات الإيرانية الواحدة والثلاثين. وأكدت رجوي أن استمرار هذه الشبكات رغم القمع الممنهج، وخاصة دورها في احتجاجات يناير التي شهدت مقتل الآلاف، يثبت امتلاك المقاومة لقاعدة اجتماعية قوية وحاضنة قادرة على حماية وتمويل هذه الوحدات وتعويض المعتقلين.

وفي سياق متصل، حسمت رجوي موقفها برفض قاطع لأي دور لرضا بهلوي، مؤكدة للصحيفة أنه لا يمثل سوى دكتاتورية الحزب الواحد في عهد الشاه، والشرطة السرية السافاك سيئة السمعة في التعذيب وقتل المعارضين، وأنه لا يمتلك أي مصداقية سوى كونه ابن دكتاتور مخلوع. واختتمت الصحيفة تقريرها باستعراض تاريخ منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وتجاوزها لمحاولات التشويه المستمرة التي روجت لها أطراف عدة. ورغم إشارة التقرير إلى التصنيفات الإرهابية السابقة التي فرضتها الولايات المتحدة وأوروبا في أواخر التسعينيات، أوضحت المقاومة للصحيفة أن تلك التصنيفات والاتهامات الباطلة لم تكن سوى تنازلات غير مبررة قُدمت لإرضاء النظام الإيراني خلال حقبة الاسترضاء والتسويات السياسية. وقد أثبتت الأيام والمسارات القانونية زيف تلك الادعاءات عندما انحازت اللجان والمحاكم البريطانية للمنظمة في عام 2007 وألزمت الحكومة برفع الحظر، لتتبعها الولايات المتحدة في عام 2012 برفع اسم المنظمة من قوائم الإرهاب والاعتراف بشرعية نضالها.

في مدن ألمانية هادئة تتغير فيها إيقاعات الحياة اليومية مقارنة بالمدن السورية التي تركها اللاجئون خلفهم، لا يغيب العيد عن الذاكرة، لكنه يتبدل في شكله ومعناه معًا.
نينار برس رصدت كيف يحاول السوريون في ألمانيا إعادة تشكيل أجواء عيد الفطر، ليس بوصفه مناسبة دينية فحسب، بل مساحة اجتماعية ووجدانية تتقاطع فيها العائلة مع الذاكرة والهوية وتجربة الغربة.
وبين البيوت والمراكز الإسلامية والمساجد، تتوزع محاولات فردية وجماعية لإحياء طقوس العيد، في ظل واقع جديد يفرض إيقاعه المختلف على تفاصيل الحياة اليومية.

السوريون في ألمانيا
العيد بين ذاكرة الوطن وصناعة الفرح في الغربة

إعداد: خالد المحمد

يستعيد السوريون العيد في بلادهم كمساحة مكتملة الملامح، قوامها العائلة والمدينة والطقوس اليومية. يقول سراج الدين الكدرو: «في سوريا كان العيد مختلفًا وله طعم مميز، خصوصًا بوجود الوالدين... أول عيد بعد فقدان شخص عزيز يكون له شعور مختلف».
ويضيف: «كنا ننزل إلى السوق من منتصف رمضان، والأسواق تبقى مفتوحة حتى الليل... كانت من أجمل صور العيد».
ويصف رشيد الدندل العيد بوصفه امتدادًا للحياة الاجتماعية: «كنا نشتري ملابس العيد وننظف البيت ونجهز لاستقبال الناس، وبعد صلاة العيد نجتمع في بيت العائلة الكبير».
ويضيف: «كنا نذهب إلى المقبرة لزيارة موتانا وقراءة الفاتحة».
وتلخص السيدة عائشة (أم لمار) المشهد بقولها: «كان كل شيء يلمع في البيت والفرحة في كل مكان... ثياب جديدة وضيافة وحلويات».

عيد بلا ملامح مألوفة في الغربة

في ألمانيا، تتراجع الطقوس التقليدية للعيد بشكل واضح. يقول الكدرو: «في العيد الماضي كنت أعمل أنا وإخوتي في أول يوم العيد... لا توجد عطلة رسمية هنا».
وتضيف السيدة عائشة: «لا توجد أي تحضيرات هنا، فقط نبلغ المدرسة بغياب الطفل يوم العيد».
ويشير الكدرو إلى محدودية التفاعل الاجتماعي: «الجيران الألمان غالبًا يكتفون بتهنئة بسيطة أو هدايا».
ورغم ذلك، يحاول السوريون خلق بدائل اجتماعية عبر تجمعات عائلية أو جالية تعوّض غياب "اللمة" الكبيرة.

أطفال بين ذاكرة لا تُورَّث وتجربة جديدة

الأطفال يعيشون العيد بين رواية الآباء وتجربة مختلفة تمامًا.
يقول الكدرو: «نحاول أن نجعل رمضان كله أيام فرح... ونقدم هدايا للأطفال».
وتوضح السيدة عائشة: «ابنتي لا تعرف العيد كما عرفناه نحن، فقط عيدية وملابس جديدة».
وتضيف: «لا أريد أن أنقل لها ذكريات العيد في سوريا حتى لا تشعر بالحرمان».
ويؤكد رشيد الدندل: «نحرص أن يعيش الأطفال العيد بكل فرح وسرور».

المساجد والمبادرات البديلة

تلعب المساجد والمراكز الإسلامية دورًا محوريًا في تعويض غياب الطقوس. يقول الدكتور مطاع الدروبي: «نستقبل آلاف الزوار وننظم فعاليات للأطفال تشمل الألعاب والهدايا».
ويضيف: «نفتقد الجو الأسري والعائلة الكبيرة، لذلك نحاول نقل هذا الشعور للأطفال».
ويشير إلى حضور مجتمعي أوسع: «حتى رئيس البلدية يشارك أحيانًا في الفعاليات».
وتظهر مبادرات أهلية مثل «ماذا لو؟» التي تقودها الطفلة هنا أحمد الموسى، وتقول والدتها علا السليمان: «فكرة المبادرة بدأت من سؤال ابنتي: ماذا لو أوصلنا فرحة العيد للجميع؟»
وتضيف: «في ليلة العيد سنوزعنا أكياس حلويات على الأطفال».
وتؤكد: «كل الأطفال سيحصلون على كيس حلويات بلا استثناء».

الهوية بين الاندماج والحنين

بين الانتماء للمجتمع الجديد والحفاظ على الهوية، تتباين التجارب. يقول الكدرو: «الترابط مع المجتمع الألماني محدود لأن كل طرف منشغل بحياته».
وتضيف السيدة عائشة: «قليل من الألمان يرغبون بالتعرف على تقاليدنا».
في المقابل، يرى الدروبي أن هناك انفتاحًا نسبيًا: «نفتح الفعاليات للجميع وندعو غير المسلمين للتعرف على ثقافتنا».
ويحاول السوريون تعويض غياب العائلة الكبيرة عبر تجمعات صغيرة تعيد إنتاج معنى "اللمة" بشكل جزئي.

العيد كمعنى إنساني

رغم اختلاف السياقات، يتفق الضيوف على أن العيد يتجاوز مظاهره.
يقول الكدرو: «العيد ليس مجرد ملابس وأكل وعيديات، بل هو فرح وصلة رحم».
ويضيف الدندل: «العيد هو لمة الأحباب ووضع الخلافات جانبًا».
وتختصر السيدة عائشة المعنى: «العيد الحقيقي هو اجتماع الناس... وهذا ما نفتقده هنا».

بين وطنين وذاكرة لا تنطفئ

يبقى العيد بالنسبة للسوريين في ألمانيا مساحة معلّقة بين ما كان وما يُحاولون إعادة صياغته في الغربة.
فهو تجربة إنسانية تتداخل فيها العائلة مع الحنين، ومحاولة بناء واقع جديد لا يعوّض بسهولة فقدان البيئة الأولى.
ومع كل فعالية أو مبادرة أو تجمع عائلي، تتجدد المحاولة ذاتها: استعادة الفرح في سياق مختلف.
لكن السؤال الذي يبقى مفتوحًا: هل يمكن نقل روح العيد إلى الجيل الجديد كما عاشها الآباء، أم يتحول مع الزمن إلى ذاكرة تُروى أكثر مما تُعاش؟

هل تضيع هوية سوريا.. كنوز منهوبة بصمت؟

كنز إدلب المنسي..سرجلا تستغيث قبل أن يبتلعها التراب!

رنيم الخليفة ـ ادلب:

في قلب الجنوب الإدلبي، تتعانق الجبال الكلسية مع صمت التاريخ المطبق، تقف مدينة سرجلا الأثرية شاهدة صامتة على واحدة من أعظم فترات الازدهار الحضاري في سوريا.

هـذه المدينة، التـي لا تـزال تفاصيلهـا المعمارية تقـاوم الزمـن، تعيـش اليوم حالة مـن التغييب القسـري والنسـيان الممنهـج الذي طـال لأكثر من أربعة عشـر عامـاً بفعـل الأزمـات المتلاحقـة التي عصفـت بالبلاد.

خزان التراث المنسي

تُصنف محافظة إدلب كواحدة من أغنى البقاع السورية بالمـواقع الأثـرية، إذ تحتضن عشرات المدن والقرى التي تُعرف عالمياً بـ «المدن المنسية» أو «المدن الميتة».

وفي هذا السياق، يؤكد الباحث الدكتور غزوان ياغي على القيمة الاستثنائية للمنطقة قائلاً: «تُعد منطقتا إدلب وحلب من أغنى المناطق الأثرية ليس في سوريا فحسب، بل على مستوى المنطقة بأسرها. إلا أن سنوات الأزمة الطويلة حولت هذه الكنوز إلى خارج دائرة الضوء والاهتمام، رغم ما تمتلكه من ثقل تاريخي وجدوى اقتصادية هائلة».

إن هذا الغياب لم يكن يوماً بسبب تضاؤل القيمة الأثرية، بل نتيجة ظروف قاهرة حولت هذه «المتاحف المفتوحة» إلى أطلال موحشة تفتقد الزوار والرعاية.

سرجلا: هندسة الازدهار في القرن الخامس

يعود تاريخ بناء سرجلا إلى عام 473 ميلادي، حيث كانت مركزاً زراعياً واقتصادياً حيوياً في العصر البيزنطي.

وتكشف المعالم القائمة حتى اليوم عن نمط حياة مترف ومنظم؛ فمن المنازل الحجرية الفارهة التي تتميز بواجهاتها المزخرفة، إلى الكنيسة البيزنطية التي تمثل الطراز المعماري الديني الفريد لتلك الحقبة، مروراً بالحمامات العامة التي تعكس الرفاهية الاجتماعية، وصولاً إلى معاصر الزيتون الضخمة التي تدل على القوة الاقتصادية والاعتماد على الإنتاج الزراعي والتصدير. كل هذه التفاصيل توحي باقتصاد متين قام على أكتاف تجارة الزيت والزراعة.

ويوضح الأستاذ عمر البنية، المهتم بشؤون التراث، تميز المدينة بقوله: «سرجلا ليست مجرد ركام من الحجارة، بل هي نموذج حضري متكامل يعكس ذروة الازدهار الاجتماعي والاقتصادي. إنها من أكثر المدن المنسية حفاظاً على هيكليتها المعمارية، مما يجعلها كنزاً وطنياً يستوجب التدخل العاجل لحمايته».

لا تقتصر أهمية سرجلا على الحقبة البيزنطية، بل هي جزء من منطقة شهدت استيطاناً بشرياً يمتد لآلاف السنين، مما يجعلها سجلاً حياً لتطور الإنسان على هذه الأرض. ويحذر المختصون من أن خسارة هذا الإرث تعني محو جزء أصيل من الهوية السورية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تشكل سرجلا ركيزة أساسية لـ السياحة الثقافية، القطاع الذي يمكن أن يضخ دماءً جديدة في عروق الاقتصاد المحلي.

ويشيرعمر البنية إلى أن إعادة تأهيل هذه المواقع ليست عبئاً، بل هي استثمار طويل الأمد يمكنه خلق آلاف فرص العمل وإعادة إدلب إلى خارطة السياحة العالمية.

تحديات الاندثار وواجب الإنقاذ

تواجه سرجلا اليوم تهديدات مزدوجة؛ فمن جهة تفتك بها عوامل الطبيعة والتعرية، ومن جهة أخرى يهددها العبث البشري والتنقيب العشوائي في ظل غياب خطط الحماية الشاملة.

إن الحفاظ على هذه المدن لم يعد ترفاً ثقافياً، بل أضحى واجباً وطنياً وأخلاقياً لإنقاذ ذاكرة أمة من الزوال.

تبدو سرجلا اليوم كرسالة حجرية مشفرة مرسلة من الماضي إلى الحاضر، تذكرنا بأن الأرض بلا ذاكرة هي أرض بلا مستقبل. يبقى السؤال قائماً في أروقة التاريخ: هل ستجد هذه الصرخة من يصغي إليها قبل أن يطبق الصمت الأبدي على حجارة سرجلا؟

المرأة السورية... شريكة الكفاح في

منار الخليل

على مدار سنوات الثورة، كانت المرأة السورية شريكة فاعلة، مؤثّرة ومتأثّرة بكل ما عاشه السوريون على اختلافاتهم وتنوّعهم، فكانت الحلقة الأضعف في سلسلة حلقات، الأقوى فيها يقضي على القوي ليسودَ ويحكم.

على الرغم من كل ما عاشته وعانته خلال أكثر من عقدٍ من الزمن، برزت المرأة السورية بدورها الفاعل والمؤثّر سواء في الحياة السياسية أم في الحياة الاجتماعية والشأن العام. فقدّمت الجهود العظيمة التي جعلت من كل امرأة سورية حاضرة في أدق تفاصيل الثورة والنضال، ورفيقة في هذه الدرب الوعرة الطويلة. لم تعبأ بموت، ولم تخشَ قصف، ولم يُوقفها دمار، ولم يكسرها فقد، ولم يثني عزيمتها لجوء أو نزوح، بل واصلت طريقها نحو الحرية والكرامة والعدل، إلى أن وصلت وحقّقت ما صدحت حنجرتها به لسنوات طويلة.

ربما لم تُسمع الكثير من الأسماء، وربما حجزت أسماء أخرى المقاعد النسائية الأولى المتاحة، لكن لا يمكن نكران أن ثمة فيضٌ من الأسماء التي عملت وقدّمت في الظل، لتكون المرأة السورية شريكة الكفاح في مرحلة الثورة، ورفيقة البناء بعد التحرير.

التحرير الذي بذلت فيه المرأة السورية كما بذل الرجل، بل وربما يضاهيه، فهي الأم والزوجة والأخت والابنة، ومهما تكن صفتها كامرأة، عادةً ما تبقى النساء أولّ الخاسرين في الحروب وآخر المستفيدين منها.

أما اليوم وبعد التحرير العظيم، فهل تُنصَف المرأة السورية؟

160 باخرة ضمن الحركة المرفئية خلال الربع الأول من العام 2026

مرفأ طرطوس شريان النقل والتجارة البحرية السورية

يُعد مرفأ طرطوس من أقدم وأهم المرافئ البحرية في الجمهورية العربية السورية، حيث تعود بداياته إلى عقودٍ سابقة شهدت فيها سوريا تطوراً تدريجياً في بنيتها التحتية البحرية، وقد مرّ المرفأ بمراحل توسعة وتحديث متعاقبة، جعلت منه اليوم أحد الركائز الأساسية في منظومة النقل البحري الوطني، ورافداً حيوياً لدعم التجارة الخارجية.

منفذ بحري ضمن خارطة الاقتصاد السوري

ويمثّل المرفأ بوابة استراتيجية على البحر المتوسط، ويؤدي دوراً محورياً في تأمين احتياجات السوق المحلية من السلع الأساسية والمواد الأولية، إضافةً إلى دعم حركة التصدير، كما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي والاقتصادي، ويشكّل نقطة ارتكاز لوجستية مهمة تربط سوريا بالأسواق الإقليمية والدولية.

وشهد المرفأ خلال الفترة الماضية بحسب تصريح السيد "مازن علوش" مدير العلاقات في الهيئة العامة للمنافذ والجمارك لنينار برس، سلسلة من الإجـــراءات التطويرية التي استهدفت رفع كفاءة الأرصفة وزيادة قدرتها الاستيعابية، إلى جانب تحديث التجهيزات الفنية والمعدات التشغيلية، كما تم التركيز على تأهيل الكوادر البشرية ورفع جاهزيتها المهنية، بما يضمن تحسين جودة الخدمات وتسريع وتيرة إنجاز الأعمال.

ولمواكبة التطور في قطاع المرافئ العربية والعالمية أعلن عن مذكرة تفاهم مع مجموعة موانئ دبي العالمية، وهنا أوضح "علوش" التطورات بعدد عدة أشهر من إعلان التعاون فأكد أنه تم تسجيل تقدم ملموس في تنفيذ بنود مذكرة التفاهم، حيث بدأت بعض مراحل التطوير الفني والإداري بالظهور على أرض الواقع، لا سيما في مجالات التخطيط التشغيلي وإعادة تنظيم بيئة العمل، كما يجري العمل بشكل تدريجي وفق مراحل مدروسة لضمان تحقيق نتائج مستدامة تنعكس إيجاباً على أداء المرفأ وكفاءته التشغيلية.

وتأتي أعمال التأهيل والتحديث في البنية الإدارية ضمن رؤية شاملة تهدف إلى تطوير بيئة العمل وتحسين مستوى الخدمات المقدّمة، وتشمل هذه الأعمال إعادة تنظيم المكاتب وتحديث مرافقها بما ينسجم مع متطلبات العمل الحديث، ويسهم في تعزيز الإنتاجية ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

حركة تجارية نشطة يشهدها المرفأ

كما تشهد الحركة التجارية في المرفأ نشاطاً متزايداً، حيث استقبل المرفأ بحسب "علوش" خلال الربع الأول من العام 2026 أكثر من /160/ باخرة من البواخر المحمّلة بالحاويات والبضائع العامة، بالتوازي مع حركة مغادرة منتظمة، ويعكس هذا النشاط مؤشراً إيجابياً على تحسن وتيرة العمل وعودة الحيوية إلى القطاع البحري، بما يدعم الاقتصاد الوطني ويعزز حركة التجارة الخارجية.

وفي الختام يلاحظ أن النهضة والتطورات العملية في الحركة الملاحية البحرية والاستثمارية والبنية التحتية التي يشهدها مرفأ طرطوس منذ حوالي العام تشكل عصباً مهماً في حركة العجلة الاقتصادية السورية وتنقله كشركة إنتاجية لها وزنها الاقتصادي والإنتاجي السوري إلى مصافي الشركات الناهضة بالتطور ومواكبة للتحديثات الموازية على مستوى دول المنطقة.

مرحلة الثورة.. ورفيقة البناء بعد التحرير

سوريا 2026: شروط الثقة بين المكونات..

لا تُبنى الدول بالانتصارات العسكرية وحدها، ولا بالاتفاقيات الموقّعة تحت ضغط إقليمي. تُبنى حين تقرر مجتمعات متعددة الجراح والذاكرة أن الانتماء إلى كيان مشترك يستحق الثقة والتنازل. هذا هو الرهان الحقيقي في سوريا عام 2026: ليس فقط كيف تنتهي الحرب، بل كيف يبدأ المجتمع من جديد.

الهوية الجامعة: ما قبل كل شرط

قبل الحديث عن مؤسسات وضمانات، يبرز سؤال أعمق: هل توجد «نحن سورية» جامعة تتسع للكردي والعربي والمسيحي والدرزي والعلوي دون أن تُذيب أحداً؟

الهوية الوطنية الجامعة لا تعني محو الخصوصيات، بل بناء انتماء مشترك يقوم على المواطنة المتساوية لا على الغلبة. وهنا يواجه الدستور الدائم المرتقب اختباراً حقيقياً: هل سيكون وثيقة هوية تعكس التنوع السوري، أم مجرد وثيقة حوكمة تُعيد توزيع السلطة دون أن تبني معنى مشتركاً للانتماء؟

الاعتراف المتبادل: ما قبل الحوار

الشرط الأول للثقة ليس الجلوس إلى طاولة واحدة، بل الاعتراف بأن لكل مكوّن رواية مشروعة وجرحاً حقيقياً.

مؤتمر الحوار الوطني في فبراير 2025 كان خطوة مهمة، لكنه لا يمكن أن يكون بديلاً عن عملية حوار مستمرة. فالحوار الحقيقي لا يُعقد مرة واحدة، ولا يُدار من العاصمة فقط، بل يحتاج إلى آليات تمتد إلى المناطق المهمّشة وتُشرك النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني.

فالثقة لا تُفرض بقرار سياسي، بل تنمو بالتراكم.

ويمكن تلخيص جوهر التحدي الذي تواجهه سوريا اليوم في فكرة بسيطة:

الثقة لا تُصنع في القمة، بل تتراكم من القاعدة.

وفي جوهر العقد الاجتماعي الجديد يكمن مبدأ أساسي:

الثقة السياسية لا تُبنى بقرارات النخب وحدها، بل تتشكل تدريجياً عبر المؤسسات والممارسات التي يختبرها المواطنون في حياتهم اليومية.

فالعقد الاجتماعي ليس مجرد اتفاق سياسي، بل إطار يعيد تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس المواطنة المتساوية وسيادة القانون وتوزيع متوازن للسلطة والموارد. وتشير تجارب الدول الخارجة من النزاعات إلى أن نجاح هذا المسار يعتمد على مجموعة شروط مترابطة.

إصلاح البنية الاجتماعية والثقافية والفكرية: طريق المجتمع السليم

خالد الحسين

لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق الاستقرار الحقيقي أو التقدم المستدام ما لم يقم على بنية اجتماعية وثقافية وفكرية سليمة. فالمجتمعات القوية لا تُبنى بالشعارات أو الخطابات العاطفية بل تُبنى بمنظومة قيم راسخة تشكل الأساس الذي ينظم العلاقات بين الأفراد ويحدد مسار التنمية الإنسانية.

وفي مقدمة هذه القيم يأتي الصدق والاحترام والعدالة والتكافل الإنساني وهي مبادئ إن تحققت في الواقع اليومي أصبحت قوة دافعة نحو مجتمع أكثر تماسكًا ونضجًا.

إن إصلاح البنية الاجتماعية يبدأ من ترسيخ ثقافة الحوار الهادئ بديلاً عن الصراع والتفكير الواعي بديلاً عن التعصب والانغلاق فالمجتمع الذي يعتاد أفراده على الاستماع لبعضهم البعض واحترام اختلافاتهم الفكرية والثقافية يكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات والتحديات وعندما يصبح النقاش القائم على الحجة والمعرفة هو الأسلوب السائد، يتحول الاختلاف من مصدر للانقسام إلى مصدر للإثراء الفكري والتطور الاجتماعي.

كما أن بناء رأي عام قائم على المبادئ الأخلاقية والإنسانية يتطلب نشر الوعي والمعرفة بين أفراد المجتمع فالتعليم والثقافة ليسا مجرد وسائل لاكتساب المعلومات بل هما أدوات لتشكيل الوعي وتعزيز القدرة على التفكير النقدي المسؤول إن تشجيع الأفراد على طرح الأسئلة وتحليل الأفكار والبحث عن الحقيقة يسهم في تكوين مجتمع واع قادر على اتخاذ قراراته بعيدًا عن التضليل أو التعصب.

وفي هذا السياق تبرز أهمية احترام الاختلاف وقبول التنوع بوصفهما ركيزتين أساسيتين لأي مجتمع صحي فالتنوع الثقافي والفكري ليس تهديدًا لوحدة المجتمع بل هو مصدر قوة وثراء إذا أُدير بروح من الاحترام المتبادل إن المجتمعات التي تتعلم كيف تتعايش مع اختلافاتها هي المجتمعات الأكثر قدرة على الابتكار والتجدد.

ولا يقل عن ذلك أهمية تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية حيث يدرك كل فرد أن دوره لا يقتصر على تحقيق مصالحه الشخصية بل يمتد ليشمل الإسهام في خدمة مجتمعه فالإحساس بالمسؤولية المشتركة يدفع الأفراد إلى المشاركة الإيجابية في حل المشكلات ودعم المبادرات التي تعزز التضامن والتكافل.

إن المجتمع السليم لا يُبنى بقرار واحد أو مشروع مؤقت بل يتشكل عبر ثقافة يومية يمارسها الناس في تفاصيل حياتهم تبدأ هذه الثقافة في الأسرة حيث تُغرس القيم الأولى وتتواصل في المدرسة التي تنمي الوعي والمعرفة وتمتد إلى بيئة العمل والفضاء العام حيث تتجسد قيم التعاون والاحترام

في النهاية يبقى الإصلاح الحقيقي عملية تراكمية يشارك فيها الجميع فكل كلمة صادقة وكل موقف عادل، وكل حوار قائم على الاحترام يمثل لبنة في بناء مجتمع أفضل وإذا أراد الناس أن يروا التغيير في واقعهم فعليهم أن يكونوا جزءًا منه وأن يعملوا معًا لبناء مجتمع يقوم على القيم لا على الانقسام، وعلى الوعي لا على الجهل.

نحو عقد اجتماعي يصنع الدولة لا يعكسها

توزيع السلطة: الضمانة الهيكلية

الاعتراف اللفظي لا يكفي إن لم يترافق مع هيكل سياسي يجعل إقصاء أي مكوّن مكلفاً ومستحيلاً.
اتفاق يناير 2026 لدمج قوات سوريا الديمقراطية في مؤسسات الدولة يمثل اختباراً حقيقياً لنوايا المرحلة الجديدة: هل الدولة مستعدة لأن تكون دولة الجميع فعلاً، أم أنها تسعى فقط إلى توحيد السلاح دون توحيد الشراكة السياسية؟
التجارب المقارنة تشير إلى أن دمج الفصائل المسلحة لا ينجح عندما يكون منزوع الضمانات السياسية والمؤسسية.

العدالة الانتقالية: شرط الثقة لا العقاب

لا يمكن بناء ثقة دون معالجة صادقة للماضي.
الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية أُنشئت في مايو 2025، لكن التقرير الأممي الصادر في مارس 2026 أشار بوضوح إلى إشكالية الانتقائية في المساءلة.
والانتقائية ترسل رسالة خطيرة لبعض المكونات مفادها أن دماءها أقل قيمة من غيرها.
العدالة الجامعة ليست ترفاً أخلاقياً، بل الأساس الذي تقوم عليه أي ثقة مستقبلية.

التمثيل الحقيقي: من المهجر إلى الهامش

ستة ملايين سوري في الخارج يشكلون مكوّناً بشرياً واقتصادياً ومعرفياً لا يمكن تجاهله، غيابهم عن أي صيغة تشاركية يعني أن العقد الاجتماعي يُصاغ دون جزء مهم من أصحابه.
كذلك فإن المناطق التي عانت التهميش لعقود لن تمنح ثقتها لدولة تعيد إنتاج هذا التهميش بأشكال جديدة.

المؤسسات الجامعة: حيث تتحول الثقة إلى دولة

الثقة بين المكونات لا تبقى معلقة في الهواء؛ بل تحتاج إلى مؤسسات تحضنها. جيش وطني يعكس تنوع المجتمع، وقضاء مستقل يحكم بالقانون لا بالانتماء، وإدارة محلية تمتلك صلاحيات حقيقية لا شكلية.
كما أن نجاح هذا العقد الاجتماعي سيظل مرتبطاً ببيئة إقليمية تسمح بتثبيت التفاهمات الداخلية بدلاً من تقويضها.
فبناء هذه المؤسسات هو المسار الوحيد لتحويل التفاهمات الهشة إلى استقرار دائم.
الرهان ليس على حسن النوايا، بل على هندسة سياسية تجعل الوحدة مصلحة مشتركة لا خياراً مؤقتاً.
وفي غياب هذه الهندسة، قد تجد سوريا نفسها أمام خطر إعادة إنتاج الصراع بصيغ جديدة، حتى وإن توقفت الحرب بشكلها العسكري.

مرعي الرمضان

إلى متى؟!...

قحطان الهوّاش

في الحقيقة، ترددت كثيرًا قبل البدء في كتابة هذا المقال، خصوصًا بعد انقطاعي لما يقارب العام والنصف عن الكتابة في الشأن الاقتصادي والمعيشي. لم يكن ذلك بسبب غياب القضايا، بل ربما بسبب ثقلها، أو لاعتقاديم أن ما يُقال لم يعد كافيًا أمام حجم المعاناة. لكن ما نعيشه اليوم لم يترك لنا ترف الصمت.
ما يجري في سوريا لم يعد مجرد أزمة عابرة، ولا حتى سلسلة أزمات منفصلة، بل هو نموذج مكتمل لانهيار منظومة إدارة الحياة اليومية للمواطن. فالسوري الذي أنهكته سنوات الحرب، يجد نفسه اليوم في مواجهة استنزاف من نوع آخر: استنزاف اقتصادي ومعيشي ونفسي، لا يقل قسوة عن أي شكل آخر من أشكال المعاناة.

أزمة الغاز المنزلي ليست تفصيلًا صغيرًا، بل هي مرآة فاضحة لواقع أعمق. حين يعجز المواطن عن تأمين مادة أساسية لبيته، وحين تُباع الأسطوانة—إن وُجدت—بثلاثة أضعاف سعرها الرسمي، فإننا لا نتحدث عن خلل تقني أو ظرف طارئ، بل عن فشل واضح في إدارة الموارد، وعن غياب فعلي لدور الدولة الرقابي.
الأخطر من ذلك، ليس فقط نقص التوريد، بل عودة منظومة الاحتكار والتلاعب بالسوق، وكأن السنوات الماضية لم تكن كافية لاستخلاص الدروس. إن ترك السوق للفوضى، في ظل غياب أجهزة الرقابة أو عجزها، يعني عمليًا نقل عبء الأزمة بالكامل إلى المواطن، وتركه وحيدًا في مواجهة شبكات المصالح.
وعند ربط هذه الأزمة بسلسلة الأزمات الأخرى ـ من ارتفاع أسعار الغذاء، إلى فقدان الأدوية، إلى أزمات الكهرباء والمحروقات ـ نجد أنفسنا أمام صورة شاملة لا يمكن توصيفها إلا بأنها حالة اختناق وطني. هذه ليست معاناة فردية أو قطاعية، بل حالة عامة تلامس كل بيت سوري، دون استثناء.
لقد علّق السوريون آمالًا كبيرة عندما سمعوا عن عودة آبار النفط والغاز إلى إدارة الدولة، باعتبار ذلك خطوة نحو تخفيف الأعباء المعيشية. إلا أن هذه الآمال سرعان ما اصطدمت بتصريحات رسمية تتحدث عن حاجة تمتد لثلاث سنوات لإعادة التفعيل. وهنا يبرز السؤال الجوهري: ما هي الخطة المرحلية خلال هذه السنوات؟ وكيف سيُطلب من المواطن أن يصمد في ظل هذا الفراغ؟
المشكلة اليوم لم تعد في غياب الموارد فقط، بل في غياب الشفافية. فالمواطن لا يُطالب بالمعجزات، بل بالوضوح: أين تكمن المشكلة؟ ما حجم المتاح؟ من المسؤول عن الخلل؟ وما هي الإجراءات الفعلية، لا النظرية، لمعالجة هذه الأزمات؟
إن استمرار الغموض، وغياب الخطاب الحكومي الصريح، يفتح الباب أمام الشائعات، ويُعمّق فجوة الثقة بين المواطن والمؤسسات. وهذه الفجوة، إن اتسعت أكثر، لن تكون مجرد مشكلة إعلامية، بل تهديدًا حقيقيًا للاستقرار الاجتماعي.
ما نحتاجه اليوم ليس فقط حلولًا تقنية، بل إعادة تعريف لدور الدولة نفسها: هل هي جهة إدارة أزمات مؤقتة، أم مؤسسة مسؤولة عن حماية الحد الأدنى من كرامة المواطن وحقوقه المعيشية؟
إن أي مقاربة لا تضع المواطن في مركز الأولويات، ولا تعترف بحجم معاناته بشكل صريح، ستبقى قاصرة وعاجزة عن إنتاج حلول حقيقية. فالجوع لا يُدار بالتصريحات، والبرد لا يُواجه بالوعود، والاختناق المعيشي لا يُعالج بتأجيل الحلول لسنوات قادمة.
كنت أتمنى أن أختتم هذا المقال بطرح حلول واضحة، أو حتى بمقترحات قابلة للنقاش. لكن الحقيقة القاسية أنني، كغيري من ملايين السوريين، أجد نفسي عاجزًا حتى عن تأمين أبسط مقومات الحياة اليومية—من دفع فاتورة الكهرباء، إلى الحصول على أسطوانة غاز بعد أكثر من عشرة أيام من انقطاعها.
لذلك، لا أملك اليوم إلا أن أطرح هذا السؤال المفتوح: إلى متى؟

إن سورية والأردنّ بالأصل هما قسمان من إقليم واحد عُرف تاريخيا باسم بلاد الشام ويجمع هذين البلدين كلّ مقومات الاتحاد مثل وحدة الجغرافيا والوحدة العرقية والدينية إلى حدٍّ بَعيد وهناكَ تقارب وتداخل مجتمعي وعشائري ويربط البلدين تاريخ مشتركَ وتشابه ثقافي.

سورية والأردن.. خيارُهما التقارب المثمر

أنس الحراكي

اليوم ورغم كل التغيّرات والاعتبارات ومن خلال منظار واقعيّ ومعاصر ومن زاوية فوق كلّ الايدولوجيات والاسبقيّات فإن سورية والأردن دولتان مستقلتان لكلّ منهما سيادتها ولكن إنهما دولتان متجاورتان ومتقاربتان وإن متطلبات المصالح المشتركة تدعو الدولتين إلى تعزيز وشائج وعرى التقارب ومدّ جسور التواصل وإن مايحتّم ذلك عقلانيّا هو أن سورية تشكّل بوابة الأردن نحو الشمال وتركية ثم أوربا وكذلك فإن الأردن هي بوابة سورية نحو الجنوب فالجزيرة العربية ثم آسيا

إن كلّ ما أسلفنا ذكره يدفعنا لوضع تصور او خطة لمستقبل العلاقات بين البلدين فما هو الخيار الافضل؟

يجب وضع أسس وخارطة طريق لمشروع التكامل بين سورية والأردن ويمكننا الإشارة إلى أهم وأقوى شروط ومقوّمات هذا التكامل.

أولاً - إعادة تأهيل وتجهيز وتحديث الطريق الدولي القادم من أوربا وصولا إلى الخليج العربي ويمرُّ خلال البلدين بل وتعزيز ودعم طرق وأساليب النقل فيمكن تجهيز وتفعيل سكة قطارات حديثة كما ويجب توسعة وتطوير الموانئ ولا يخفى علينا لهذه الغاية أنه الضروري تأمين طرق النقل والممرات والمعابر وحمايتها من كافة المعيقات أو الاخطار وعلى رأس ذلك مسألة المخدّرات وتهريبها والاتّجار بها فيجب على الدولة السورية مكافحة المخدرات والقضاء التامّ والنهائي على مصادر المخدرات وعلى عصابات وأباطرة تهريبها وتجارتها وهنا فإن الأردن مدعوّ إلى تفهّم جذور المشكلة وعوامل استفحالها ثم المساهمة الفعالة والمساعدة الجادّة في حلّها والتعامل معها.

ثانياً - البدء بالتخطيط المشترك لبلورة وترسيخ فكرة (التكامل بين البلدين) والانطلاق منها ومراعاة مقتضياتها خلال إعداد الخطط العامة والستراتيجية في كلا البلدين ويمكننا الإيضاح وتفصيل المجالات:

1 - مجال الإنتاج والتسويق في الصناعة والزراعة: فمثلا في الصناعات الثقيلة مثل التعدين وصناعة وسائل النقل فإنه يمكن إقامة معمل واحد لسد حاجة البلدين ويمكن تطبيق هذا التوجّه في كثير من الصناعات.

أما في مجال المنتجات الزراعية فيمكن التنسيق التام لجعل سوق البلدين واحداً ويتم التخطيط للانتاج وللتصريف على هذا الاعتبار فمثلا فائض الحبوب السورية يتم تصديره للاردن وخضار الأغوار الأردنية تدعم السوق السورية.

2 - وكذلك في مجال النفط فيمكن لسورية - بعد تأهيل قطاع النفط والغاز وتطويره - ان تقوم بالتزويد الكامل للأردن بواسطة خطوط أنابيب تصل إلى مصافي النفط في الاردن وهذا يوفّر أجور نقل استيراده بحراً وهذا يقودنا إلى الحديث عن الطاقة الكهربائية التي هي مجال مناسب جدا لتطبيق التكامل حيث تقام محطات التوليد ويمكن صيانة بعضها في بلد بالاعتماد على محطات احتياطية في البلد الآخر كما يمكن التبادل بين محطات الطاقة الشمسية والمحطات الحرارية أو الكهرومائية حيث لكل منها انتاج اعظمي وقته يختلف عن توقيت المحطات الاخرى فيمكن التنسيق عندما تكون الشبكة بين البلدين واحدة ومتصلة.

ويمكن ان تقام في سورية بعض صناعة البتروكيماوات ومشتقاتها والاسمدة المعتمدة على النفط تقام في سورية ويمكن ان تقام في الاردن صناعة الإسمنت والاسمدة الفوسفاتية.

3 - صناعات الأدوية يمكن تصنيع بعض الاصناف في الأردن تكفي حاجة البلدين وتصنيع أصناف اخرى في سورية للبلدين.

4 - وفي مجال الصحة يمكن اعتماد نظام طوارئ مشترك وكذلك بعض العمليات الجراحية المعقدة يمكن ان يقوم مركز متخصص في احد البلدين بالقيام بإجرائها ويكفي البلدين وعمليات أخرى يتم اجراؤها في في البلد الثاني.

5 - وفي مجال التعليم العالي فيمكن لبعض البروفيسورات ان يمارس نشاطه العلمي ويلقي محاضرات في جامعات كلا البلدين وكذلك تبادل الكتب الجامعية العلمية الهامة.

6 - أما في مجال السياحة فمن المفيد جداً التشارك والتكامل فيتم تسويق مشترك وبرامج مشتركة حيث يأتي السائح لسورية والاردن في نفس الرحلة او الجولة وكذلك يمكن التنسيق التام والذكي من أجل مسألة الإستيعاب حيث يمكن لفنادق الاردن ان تستوعب جزءً من السياح في جنوب سورية أو بالعكس فنادق سورية تستوعب سائحين في الأردن كما يمكن تشجيع السياحة بين البلدين لمواطنيهما.

وأخيرا: إن التعاون بين سورية والأردن ضروري جداً لأن هناك ظروف محيطة صعبة وهناك تحدّيات ومخططات خطيرة تتعارض وتتناقض مع مصالح البلدين.

إن التعاون الاقتصادي يمنح قوةً سياسية وأمنية ودفاعية ويضمن السلام والاستقرار وبالتالي النجاح والازدهار.

بين إنتاج الحقيقة وإنتاج المعنى:

اختلال الحقل الإعلامي في الحالة السورية

ليست أزمة الإعلام في الحالة السورية مجرد عطب مهني عابر يمكن ترقيعه ببعض الدورات التدريبية أو التذكير بمواثيق الشرف، بل هي ـ في عمقها ـ خلل بنيوي أصاب الحقل الإعلامي ذاته، فأفقده توازنه الدقيق بين وظيفتين لا تقوم إحداهما دون الأخرى: إنتاج الحقيقة، وإنتاج المعنى.

في الحالات الأكثر استقرارًا، يبدو المشهد بسيطًا وواضحًا: صحفي ينشغل بالإجابة عن سؤال «ماذا حدث؟»، وكاتب رأي يغامر في سؤال «ماذا يعني ما حدث؟». الأول يجمع الوقائع ويحرص على دقتها، والثاني ينسج منها دلالات ويقترح لها تأويلات. هذا التقسيم ليس ترفًا تنظيميًا، بل شرطًا أساسيًا لسلامة تشكل الرأي العام، وأثره في الوعي العام؛ إذ يضمن وجود أرضية مشتركة من الوقائع، حتى لو اختلفنا ـ وبشدّة ـ في تفسيرها.

ماهر سليمان العيسى

في الحالة السورية، تآكل هذا التمايز بهدوء، ثم انهار بصخب. لا لأن الأفراد أخطأوا فحسب، بل لأن الحقل نفسه تشكّل تحت ضغط صراع مفتوح: حربٌ دموية، انقسام سياسي حاد، تصدّع اجتماعي عميق، وتداخل إقليمي ودولي كثيف. في مثل هذا المناخ، لم يعد الإعلام مجالًا قائمًا بذاته، بل صار-ببساطة-ساحة أخرى من ساحات الصراع، مع فارق أنه يرتدي ربطة عنق الخبر، ويتحدث بلغة «التحليل».

ضمن هذا التحول، تراجع الصحفي خطوة-وربما أكثر- عن موقعه الطبيعي كمنتج للحقيقة، ليتحوّل، في كثير من الأحيان، إلى جزء من آلة خطابية تعرف مسبقًا ما تريد قوله. لم يعد السؤال: ما الذي حدث فعلًا؟ بل: كيف نروي ما حدث بطريقة "مناسبة"؟ وهنا، وبهدوء مريب، يتقاعد التحقق، ويتقدّم الانحياز، وتتحول الوقائع من معطيات صلبة إلى مواد قابلة لإعادة التشكيل حسب الطلب.

أما كاتب الرأي، فلم يكن أوفر حظًا. فبدل أن يوسّع أفق الفهم، ويقدّم تأويلات مركّبة تضيء زوايا معتمة، انزلق-في حالات كثيرة-إلى دور أقرب إلى "محامٍ عن فكرة" أو "ناطق باسم جماعة". لم يعد ينتج المعنى بقدر ما يعيد تدوير موقف. والفرق، ليس تفصيليًا: فالمعنى يحتاج مسافة، أما الموقف فيحتاج جمهورًا.

على نحوٍ متناقض، لم يؤدِّ هذا الانزياح المزدوج إلى توازن جديد، بل إلى كائن هجين: فاعل إعلامي واحد، ينتج "وقائع" مُؤدلجة، ويقدّم لها، في الوقت ذاته، تفسيرات مغلقة جاهزة للاستهلاك. وهنا، لا يجد المتلقي خبرًا يمكن التحقق منه، ولا رأيًا يمكن مناقشته، بل حزمة متكاملة من "الحقيقة الجاهزة" -صالحة لكل زمان ومكان، ما دامت تخدم السردية.

وإذا كان جزء من هذا الخلل يمكن فهمه بوصفه أثرًا مباشرًا للصراع، فإن جزءًا آخر لا يقل أهمية يتمثل في ظاهرة "الهبوط الإعلامي بالمظلة". فقد دخل إلى الحقل عدد غير قليل ممن عرفوا أنفسهم بوصفهم "ناشطي ثورة"، قادمين مباشرة من الفعل الاحتجاجي إلى منصة القول العام، دون المرور بأي مسار مهني أو معرفي يُذكر.

المشكلة هنا ليست أخلاقية- فالثورات، بطبيعتها، تفتح الأبواب-لكن الإشكال يبدأ حين تُستبدل المهنية بما يمكن تسميته "الشرعية النضالية". أي حين يُفترض أن من عاش الحدث، يفهمه بالضرورة، وأن من شارك فيه، يمتلك تلقائيًا أدوات تحليله. وربما يفهمه ويحلّله هو، والذي يليه، والذي يلي الذي يليه... وهنا، يحدث خلط دقيق وخطير بين "المعاناة" و"المعرفة"، وبين "القرب" و"الفهم".

في الواقع، القرب من الحدث قد يكون-على نحوٍ متناقض- حاجزًا معرفيًا، لا جسرًا نحوه، لأنه يختزل المسافة النقدية الضرورية لأي تحليل جاد. والنتيجة؟ خطاب تُبحث فيه أبسط قواعد التحقق والتوثيق- كما يُقال-بالسراج والفتيل، وأحيانًا دون جدوى.

ولا يقتصر الأمر على لحظة الدخول الأولى إلى الحقل، بل يمتد إلى ما بعدها؛ إذ إن بعض "إعلاميي المظلات" لم يلبثوا أن أعادوا تموضعهم سريعًا، منتقلين من صفة "ناشطي الثورة" إلى "إعلاميي العهد الجديد". هناك، يُقدَّم الواقع الوليد بوصفه "الأكثر اكتمالًا وعافية"، وتُملأ الحوارات بفيض من الحماسة وأي كلام- مهما كان- وكأن ملء الفراغ في ذاته أصبح حقيقة كافية لطمأنة السوريين، أو على الأقل لإيهامهم بذلك.

الأدهى من ذلك أن هذا النمط لا يكتفي بإنتاج محتوى ضعيف مهنيًا، بل يعيد تعريف المهنية ذاتها. فبدل أن تكون شرطًا للعمل الإعلامي، تصبح- في بعض الخطابات-ترفًا، أو حتى شبهة، قد تصل إلى حد الخيانة. ويتحول الانحياز إلى فضيلة، والذاتية إلى صدق، والتدقيق إلى نوع من "البرود غير الأخلاقي". وهكذا، ينقلب الميزان: ما كان يُعد خللًا يصبح معيارًا.

ولا يمكن، في هذا المشهد، تجاهل الدور الحيوي-والمربك- لوسائل التواصل الاجتماعي. هذه المنصات، التي بشّرت بكسر الاحتكار الإعلامي، لم تبنِ بديلًا منضبطًا بقدر ما فتحت الأبواب على مصاريعها لكل أشكال الضجيج. فمعاييرها لا تعترف بالدقة أو العمق، بل تكافئ السرعة، وتحتفي بالإثارة، وتُكافئ-بلا خجل- المحتوى الأكثر صخبًا، والأكثر انحيازًا.

في هذا الفضاء، يمكن لأي شخص أن يكون ناقل خبر، وصانع رأي، ومحللًا استراتيجيًا بآن- كل ذلك في منشور واحد، وربما خلال خمس دقائق. النتيجة ليست ديمقراطية في إنتاج المعرفة، بل فوضى في تعريفها. تتكاثر الأصوات، يتراجع المعنى، ويعلو-بثقة- صوت "الهيصة".

وعندما يتقاطع هذا كله مع البنية الطائفية، تصبح الصورة أكثر قتامة. فالطائفية لا تحتاج جهدًا كبيرًا لتعمل؛ يكفيها بعض الوقائع المنتقاة، وقليل من التفسير الجاهز، وجرعة جيدة من اليقين. وهنا، يقوم الإعلام- بنسخته المشوّهة-بخدمة هذا النظام التفسيري دون أن يشعر، أو ربما وهو يشعر تمامًا.

تتشكل حلقة مغلقة: وقائع مختارة بعناية، تفسير يؤكدها، قناعة تتصلّب، ثم إعادة إنتاج للوقائع نفسها. والنتيجة ما يمكن تسميته، دون مبالغة، بـ "تطييف الحقيقة". لم نعد نختلف فقط في تفسير الواقع، بل في وجوده ذاته. لكل جماعة واقعها، ولكل منها خبراؤها، وإعلامها، وحقيقتها الخاصة.

وهنا، لا يعود النقاش ممكنًا، لأن شرطه الأول-الواقع المشترك- لم يعد موجودًا. ننتقل من اختلاف حاد، لكنه قابل للنقاش، إلى انفصال إدراكي كامل، لا يلتقي عنده أحد مع أحد، إلا عرضًا، أو مصادفة.

إن إعادة بناء الحقل الإعلامي في الحالة السورية لا يمكن أن تتم عبر دعوات عامة إلى "تحسين المهنية"، بل تتطلب استعادة التمايز الأساسي بين إنتاج الحقيقة وإنتاج المعنى. تتطلب إعادة الاعتبار لفكرة أن الحقيقة ليست وجهة نظر، وأن المعنى ليس بيانًا سياسيًا.

التحدي، في جوهره، ليس في نقد الأفراد، بل في إعادة بناء القواعد: قواعد تجعل من التحقق شرطًا لا خيارًا، وضرورة لا ترفًا، ومن التحليل المنهجي جهدًا مفتوحًا لا تكرارًا لموقف. دون ذلك، سيبقى الضجيج أعلى من الحقيقة، وستبقى "الهيصة" أكثر إقناعًا من أي معنى.

النفط وتوابعه.. نعمة أم نقمة؟! (3)

هذه الخاطرة ليست موضوعا فنيا واحصائيات كمية عن النفط كمادة بحثية خاصة في ظل غياب الاحصائيات الفعلية بسبب الحرب او بسبب التكتم. وانما هذه الخاطرة عرضا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وفيه كثير من الراي والتحليل الموجز لمصيبة النفط في سورية خلال الـ 50 عاما من عمر اكتشافه والبدء بإنتاجه.

د. حسين مرهج العمّاش
دكتوراه بالاقتصاد
رئيس جامعة الجزيرة سابقاً
رئيس مكتب مكافحة البطالة
في سوريا سابقاً

تاميم النفط من الحكومة لصالح الشعب

اخير جاءت الحقيقة المرة. كما يبدو انه عنوان استفزازي جدا. نعم وهو كذلك، لأني واحد من هذا الشعب السوري الذي كفر بحكومته الانتقالية الحالية كما كفر وثار وقاتل ضد حكومات النظام البائد. لم يغد لدينا ثقة بما تعمله هذه الحكومات. فهي تسرق عائدات النفط وتكذب على الشعب ولا يوجد وسيلة لمراقبة ومحاسبة الحكومات السورية. فهي فوق المنطق وفوق القانون وفوق الدستور. وكأنها وكيلة الله في خلقه تعمل بهم ما تشاء.

كما اوردنا في بعض الفقرات، والى مالم نستطع ايراده من بيانات ومعلومات سرية لاتزال مخفية في سراديب النهب من ادلة متراكمة عن السرقة بمعرفة الحكومة وحتى بمشاركتها، فإننا نكرر انه لم يعد لدينا نحن الشعب السوري ثقة باي حكومة سورية أيا يكن الشعار الذي ترفعه. وبالتالي فان الحل هو اعلان قرار شعبي وسياسي بتأميم كل النفط والغاز تأميما شاملا من الحكومة واعادته الى الشعب ورفع يدها تماما عنه بعد انصاف اصحب الأرض بحصص عادلة واعادته الى ملكية وإدارة الشعب ليعم نفعه الى الشعب.

ولهذا يجب ان تخلق هيئة نفطية عليا تتبعها كل الحقول والمنشئات النفطية والغاز والنقل والتوزيع والتكرير، ومستقلة تماما عن الحكومة وتتبع الى مجلس النواب فقط لتدير موضوع النفط وفق رغبة الشعب من خلال المجلس المنتخب ديمقراطيا والذي يراقب ويحاسب بما يحقق العدالة والنزاهة والشفافية.

عن الكهرباء بعد التحرير

تحدثنا في سابقاً من زيارتنا للنفط في زمن ما بعد التحرير عن النفط حصراً وعن ماضيه الأسود وحاضره المرتبك على الأقل. وفي هذا الجزء نتحدث عن مكون الطاقة والكهرباء، في هذه الوزارة الاخطبوط، التي تشمل النفط والطاقة والكهرباء والموارد المائية. كأنها شوربة صناعة سورية.

إهمال حكومي متعمد

نعم. هنالك اهمال حكومي متعمد بعد سقوط النظام البائد في إصلاح الكهرباء ربما بسبب قلة الخبرة للقائمين عليها، او بسبب عنصر الفساد او بسبب ارتباك الأولويات العامة وربما كلهم مجتمعين. وفي أسوأ الأحوال كان يمكن للوزارة استيراد حاجتها من الكهرباء عن طريق شبكة الربط الكهربائي القائمة فعلا مؤقتا الى حين اصلاح محطات التوليد القائمة.

الكهرباء أساسية وليست رفاهية

الكهرباء اليوم انتقلت من مادة كانت رفاهية في بدايتها (او في عرف بعض السياسيين السذج) الى مادة اساسية للحياة المعاصرة. ولا نبالغ اذا قلنا ان الحياة المعاصرة أصبحت مستحيلة بدون كهرباء. وقد مر السوريون خلال ال 14 عاما من الثورة وحتى الآن بتجربة قسرية مريرة وهي فقدان الكهرباء لمدة تصل الى 22 ساعة يوميا. وهذه سببت عودة الناس الى اسلوب الحياة البدائية التي كانت سائدة قبل 100 عام، على الأقل.

حجم الحاجة الى الكهرباء

دخلت الكهرباء سورية عام 1908 قبل ان تدخل معظم الدول الاوربية، والعربية. وكانت الكهرباء تولد من سد التكية على نهر بردى يوم كان النهر جامحا بطاقة لا تزيد 0.5 ميغا وات وكانت تكفي لإنارة عدد من أحياء دمشق، وتسيير الترامواي داخل المدينة.

طبعا زادت الحاجة إلى الكهرباء بشكل كبير جدا مع تزايد السكان ومع توسع تقنية إنتاج الكهرباء وتوزيعها. ووصلت حاجة سورية في عام 2025 الى نحو 7000 - 9000 ميغا وات بينما الانتاج الحالي لا يزيد عن 2400 ميغا وات وهو أقل من ثلث الاحتياجات. أي ان التقنين كان ولا يزال مستمرا وقاسي جدا. وفي بعض الأحياء ومعظم الريف السوري لا تزيد ساعات الكهرباء الواصلة عن 4 الى 6 ساعات يوميا، بعد وعود ضخمة من الحكومة الانتقالية بأن الكهرباء ستكون متاحة 24 ساعة وذلك خلال عام 2025. وحتى الان ونحن في عام 2026 لايزال التقنين القاسي هو عنوان حياة المواطن السوري.

إصلاح الكهرباء

إصلاح أضرار الكهرباء بقناعتي هو ابسط واخف مكونات خطة اعادة الاعمار. وقد نشرت شخصيا عدة مقالات واراء مفادها ان اصلاح الاضرار في محطات توليد الكهرباء وشبكة خطوط النقل والتوزيع هو البند الأقل تكلفة إذ لا تتجاوز تلك التكاليف 5 مليار دولار على الاكثر للإصلاح الاولي وزيادة الإنتاج من محطات التوليد القائمة واذا توفرت النية الصادقة والعزم، بالاعتماد على الخبرة الوطنية مع بعض الاحتياجات لقطع الغيار في بعض محطات التوليد. أما شبكة النقل والمحولات فهي البند الاسهل. ولا تزيد تكلفته الاولية عن 3 مليار دولار للأساسيات. وهذه الإصلاحات ستؤدي الى توفير نحو 20 ساعة يوميا على الأقل من الكهرباء لكل بيت في سورية.

وللأسف فإن وزير الكهرباء العتيد السيد محمد البشير لم يقم باي من ذلك وانما لجأ إلى الصراخ بالتذكير بالدمار الذي خلفه نظام الأسد. وأكمل الوزير مهمته الوطنية تلك بالترويج الزائف لمحطات توليد دولية ضخمة قد تبنى في سورية ولا تأتي نتائجها بعد خمس سنوات من الآن. ونسي ان انقاذ الغريق اولا هو المهم، ثم لومه على سبب الغرق ثانيا، وهذه هي قواعد الصدق والعقل والنزاهة. والخلاصة ان اصلاح اضرار قطاع الكهرباء بسيط، وان تكلفتها صغيرة نسبيا ايضا. وكان يمكن إنجاز اغلبها بالموارد المحلية مع بعض الاستثناءات لقطع غيار خاصة. واخيرا لو ان هذه الحكومة صادقة، ومختلفة عن حكومة النظام البائد لاستفادت من شبكة الربط الكهربائي مع دول الجوار لتوفير الكهرباء لمواطنيها عند الحاجة. ولكنها للآسف كررت ذات أسلوب النظام البائد بالتقنين نحو 6 ساعات يوميا حتى عام 2010 ووتجاهلت مأساة السوريين مع الكهرباء بـ ادعاءات سخيفة.

الحكومة تكره الربط الكهربائي

الربط الكهربائي هو بمثابة حبل النجاة عند الحاجة. أتاح لي القدر ان أكون ضمن الفريق الاقتصادي الذي جاء الى سورية من الصندوق العربي للإنماء لتمويل شبكة الربط الكهربائي بين سورية والأردن عام 1995. وقد بلغت قيمة التمويل المعطى حينها الى سورية نحو 200 مليون دولار. وفي عام 1999 تم إنجاز الجزء الثاني وهو الربط بين سورية وتركيا.

وللعلم، فإن شبكة الربط الكهربائي، العربية، تبدأ من المغرب وتمتد من خلال كل الدول العربية المتوسطية حتى مصر ثم الأردن. ومن خلال سورية ترتبط مع الشبكة الأوروبية من تركيا حتى إسبانيا ثم مع المغرب. أي أنه تم خلق سوق للكهرباء، للبيع والشراء، حيث تقوم الدولة التي لديها نقص في الكهرباء بالاستيراد من أي دولة لديها فائض من خلال الشبكة. فالدول التي تسهر فعلا على راحة مواطنيها تشتري الكهرباء حتى لا ترتبك حياة المواطنين. لكن حكوماتنا منذ استكمال الربط الكهرباء لتلبية كامل الاحتياجات اختارت فرض التقنين لمدة 6 ساعات يوميا بحجة دعم كهرباء لبنان.

الطاقة البديلة

تبلغ درجة الاستغناء عن الشبكة العامة نحو 30% من السكان الذين استغنوا كليا او جزئيا عن الشبكة بسبب التقنين نظرا لطول فترة قطع الكهرباء كل يوم لساعات تغطي معظم اليوم حيث لجأ السوريون إلى انتاج الطاقة البديلة منزلياً. وربما سيضاف 20% جديدة من السكان سيخرجون من الشبكة العامة بسبب ارتفاع تسعيرة/تعرفة الكهربائية إذا استمرت الحكومة بعنادها بفرض تعرفة عالية جدا على مستهلكين فقراء أساسا. ويمكن القول ان أغلب السوريين اليوم لديهم مصدرا للطاقة البديلة بعيدا عن الشبكة الحكومية سواء باستخدام الألواح الشمسية، والبطارية الكيميائية المتخصصة او بشراء مولدات كهربائية خاصة بهم.

في العدد القادم

تسعيرة الكهرباء
(تحرق القلوب والجيوب)

مـن دولـــة الـرعـــايـا إلى جمـهـوريـــة الشـــراكـــة

إن أكبر أزمة تواجه سوريا اليوم ليست فقط أزمة اقتصاد أو إدارة أو أمن، بل أزمة ثقة عميقة بين الدولة والمجتمع. وهذه الثقة لا تُستعاد بالخطب، ولا بالوعود، بل بطريقة حكم مختلفة يشعر فيها الناس أن الدولة تنظر إليهم بوصفهم مواطنين، لا مجرد سكان ينبغي ضبطهم أو احتواؤهم.

صفوان جمّو

على مدى عقود، اعتاد السوريون على دولة تطلب الطاعة وتفضل الغموض على المكاشفة، وتتعامل مع المجال العام كأنه ملكية مغلقة لا يحق للمجتمع أن يسأل عنها. لكن أي دولة تريد اليوم أن تبدأ مساراً جديداً لا يمكنها أن تفعل ذلك بالعقلية نفسها. فالمواطن الذي لا يعرف كيف تُدار موارده، وكيف تُتخذ القرارات التي تؤثر في حياته، لن يشعر بالانتماء إلى مشروع عام، بل سيبقى في موقع المتلقي والمرتاب.

من هنا تصبح الشفافية أكثر من مجرد قيمة أخلاقية إنها شرط سياسي لبناء الثقة. ليس المطلوب أن تقول الدولة كل شيء بل أن تكف عن إدارة الناس عبر الإبهام. أن تنشر ما يمكن نشره، وأن تشرح ما يجب شرحه، وأن تعترف بالأخطاء حين تقع. فالوضوح لا يضعف الدولة كما يُظن أحياناً، بل يمنحها شرعية لا يمكن أن تنتجها أدوات السيطرة وحدها.

لكن الشفافية، على أهميتها، لا تكفي. فالسوريون لا يريدون فقط أن يعرفوا ما يجري، بل أن يكون لهم دور فعلي في تقرير ما يجب أن يجري. وهذا هو جوهر المشاركة. المشاركة ليست زينة مؤسساتية، ولا مجرد تمثيل شكلي بل شعور الناس أن أصواتهم يمكن أن تؤثر فعلاً في القرارات التي تمس حياتهم اليومية من الخدمات والإدارة المحلية إلى أولويات التنمية وتوزيع الموارد.

ولهذا لا يمكن النظر إلى التوترات التي تظهر في بعض المناطق السورية، سواء في الجنوب أو الساحل أو غيرهما على أنها مجرد مسائل أمنية منفصلة عن السياسة. ففي كثير من الأحيان، تكون هذه التوترات تعبيراً عن انسداد قنوات المشاركة وعن شعور متراكم بأن القرارات تُصنع بعيداً عن الناس، وأن الإدارة لا تسمع إلا بعد أن يرتفع الصوت بطريقة مكلفة للجميع. وحين تغيب السياسة بمعناها التشاركي، تعود التوترات لتملأ الفراغ.

في هذا السياق، لا تبدو الإدارة المحلية ترفاً إداريــاً، بل ضـرورة وطنية. ليس المقصود بها تفكيك الدولة، بل العكس تقويتها من خـلال تقريب القرار من الناس وإعطاء المجتمعات المحلية دوراً أكبر في تنظيم شؤونها ضمن إطار وطني موحد. فالدولة التي تخاف من توزيع المسؤولية هي في العادة دولة لا تثق بنفسها ولا يثق بها الناس.

وتظهر حساسية هذه المسألة بوضوح حين يتعلق الأمر بإدارة التنوع. فالجدل الـذي دار حـول قـرار حصر تراخيص محلات بيع المشروبات الروحية في مناطق معينة فـي دمـشـق لـم يكن خلافاً تقنياً على إجراء إداري محدود، بل كشف عن قلق أعمق لدى كثيرين من أن تتحول القوانين إلى رسائل إقصاء مبطنة، حتى لو قُدمت بصيغة تنظيمية. وفي المجتمعات الخارجة من العنف، لا تُقاس القرارات فقط بنصها، بل أيضاً بما توحي به وبالرسائل التي تبعثها إلى الناس بشأن مكانهم في المجال العام.

لهذا السبب، لا يكفي أن تكون القوانين واضحة؛ يجب أيضاً أن تكون عادلة في نظر الناس، ومطمئنة لهم وقابلة للفهم بوصفها قوانين تنظم العيش المشترك لا أدوات لترجيح نمط اجتماعي على آخر.

فالمواطنة لا تُختبر في الشعارات الكبرى فقط، بل في التفاصيل التي يشعر من خلالها الأفراد والجماعات أن حقوقهم وحرياتهم لا تخضع للمزاج أو الانتقائية.

ثم يأتي القانون بمعناه الأوسع ليس كمواد مكتوبة فقط بل كقاعدة فعلية تنطبق على الجميع. فلا يمكن الحديث عن ثقة عامة في ظل شعور مستمر بأن بعض الناس محميون أكثر من غيرهم أو أن الكفاءة ليست معياراً حقيقياً في الوصول إلى الفرص. العدالة ليست فكرة تجريدية بالنسبة للمواطن إنها خبرته اليومية مع المؤسسات، ومع القضاء، ومع الإدارة، ومع الطريقة التي يُعامل بها مقارنة بغيره.

أما التعليم، فهو المسار الأطول والأهم. لأن سوريا لا تحتاج فقط إلى إعادة بناء الحجر، بل إلى إعـادة بناء العلاقة بين الفرد والمجال الـعـام. وهـذا يبدأ من مدرسة تعلم الطفل أن يسأل، وأن يفكر، وأن يفهم أن الاختلاف ليس تهديداً، وأن القانون ليس أداة خوف، وأن الدولة ليست جهة بعيدة وغامضة، بل إطار مشترك يمكن المشاركة في تشكيله ومحاسبته.

ما تحتاجه سوريا اليوم

ما تحتاجه سوريا اليوم ليس فقط دولة قوية، بل دولة مفهومة وعادلة. دولة لا تطلب من الناس الثقة بوصفها واجباً، بل تكسبها من خلال السلوك. دولة لا تعتبر المشاركة عبئاً، بل مصدراً للاستقرار. ودولة تدرك أن المواطن ليس تابعاً يُدار من فوق، بل شريك لا يمكن بناء المستقبل من دونه.

فالانتقال من دولة الرعايا إلى دولة المواطنين ليس تغييراً لغوياً بل تحولاً في معنى الحكم نفسه. وهذا التحول لن يحدث دفعة واحدة، لكنه يبدأ من سؤال بسيط وحاسم هل تريد الدولة مجتمعاً يطيعها أم مجتمعاً يشارك في بنائها؟

إشكالية الاستقرار السوري في ظل الشروط الأمنية الإسرائيلية

تحولات سوريا العميقة وانعكاساتها على التوازنات والمعادلات الإقليمية الجديدة

دراسة في السيناريوهات المستقبلية (4)

التمهيد: المشهد السوري بعد 8 ديسمبر «كانون الأول» 2024 وصعود أحمد الشرع

منذ كانون الأول «ديسمبر» 2024 دخلت سوريا مرحلة جديدة تماماً من تاريخها السياسي والاجتماعي، عقب سقوط النظام السابق وبروز قيادة انتقالية بزعامة الرئيس أحمد الشرع، الذي تولّى السلطة رسمياً في كانون الأول «ديسمبر» من العام نفسه. هذه المرحلة لا تشبه أيّاً من المراحل السابقة منذ عام 2011، فقد جاء نموذج الانتقال هذه المرة فريداً ومختلفاً عن التجارب المحيطة؛ إذ لم يكن نتيجة تفاوض دولي مباشر أو انقلاب عسكري، بل نتيجة تحوّل داخلي مدعوم بقبول شعبي وإسناد أممي محسوب. وقد أظهرت تقارير الأمم المتحدة في مطلع عام 2025 أن «سوريا تقف أمام فرصة انتقال سياسي مشروطة، ما تزال مرتبطة بإجراء إصلاحات عميقة وبناء مؤسسات شرعية لتحقيق الاستقرار».

ومع هذا التحوّل، برزت أمام السوريين فرصة تاريخية لإعادة صياغة مفهوم الدولة بعيداً عن الاستبداد والتبعية، وباتت البلاد أمام سؤال مركزي: هل يمكن تحقيق استقرار حقيقي ومستدام بعد عقود من الاستبداد والديكتاتورية والانقسام والحروب؟

بقلم جمال حمّور

يُنظر إلى تقصير أمد المرحلة الانتقالية بوصفه عاملاً مساعداً على تسريع الوصول إلى شرعية شعبية مكتملة عبر آليات انتخابية، بما يمنح السلطة الجديدة المنتخبة شرعياً القدرة السياسية والقانونية على اتخاذ قرارات سيادية كبرى، بما في ذلك توقيع اتفاقيات استراتيجية حساسة، مثل اتفاق سلام محتمل مع إسرائيل، ضمن إطار إقليمي أوسع وتفاهمات أمنية متبادلة.

الموقف الإسرائيلي: لماذا لن تسمح اسرائيل باستقرار سوريا من دون سلام استراتيجي؟

منذ تأسيس دولة إسرائيل عام 1948، شكّلت الجبهة السورية إحدى أكثر الجبهات حساسية في معادلاتها الأمنية. وعلى الرغم من أن خطوط الهدنة في الجولان بقيت هادئة نسبياً منذ عام 1974، فإن إسرائيل لم تتعامل يوماً مع سوريا كجار عادي، بل نظرت إليها بوصفها ساحة استراتيجيةحرجة ينبغي ضبطها بآليات تمنع أي مفاجآت عسكرية أو سياسية على حدودها الشمالية. ومع سقوط النظام السابق في ديسمبر 2024، وجدت إسرائيل نفسها أمام معادلة جديدة: سوريا ما بعد الحرب لم تعد دولة منهكة بالكامل كما كان يُفترض، لكنها في الوقت نفسه ليست دولة مستقرة أو جاهزة بعد للدخول في التفاهمات الاستراتيجية التي ترغب بها اسرائيل.

بالنسبة لصنّاع القرار في إسرائيل، يحمل مفهوم "الاستقرار السوري الكامل" خطرين متلازمين. الأول أمني–عسكري، يتمثل في احتمال إعادة بناء جيش سوري وطني موحّد يمتلك شرعية داخلية، وقدرة فعلية على بسط السيطرة على الجنوب السوري، بما يعيد جزئياً التوازن الاستراتيجي الذي فقدته دمشق منذ عام 2011. أما الخطر الثاني فهو سياسي–نفسي، يرتبط بتراجع التفوق الإسرائيلي النسبي إذا ما برزت سوريا جديدة قادرة على التعافي، وإعادة إنتاج دورها الإقليمي، والتفاوض من موقع أقل ضعفاً.

انطلاقاً من ذلك، تنظر إسرائيل إلى أي استقرار سوري غير مشروط، أي استقرار لا يُرفق بتفاهمات أمنية وسياسية واضحة، على أنه تهديد لمعادلة "الهشاشة المفيدة" التي سادت خلال العقد الماضي، والتي ضمنت لإسرائيل حدوداً هادئة في ظل دولة سورية ضعيفة، غير قادرة على بلورة قرار سيادي مستقل أو فرض وقائع جديدة على الأرض.

الشرط الأمني قبل أي تطبيع سياسي

صانعو القرار الإسرائيليون يميزون بين نوعين من «الاستقرار» السوري:

الأول هو «استقرار مُقنَّن»، يضمن لإسرائيل أن تبقى الجبهة الشمالية محيَّدة، لا تنطلق منها تهديدات صاروخية أو وجود مسلّح منظم قادر على توجيه ضربات داخل العمق الإسرائيلي.

أما الثاني فهو «استقرار غير مشروط»، وهو ما يعني بالنسبة لإسرائيل خسارة ورقة ضغط استراتيجية مهمة، إذ إن دولة سورية مستقرة وقادرة على التعافي قد تستعيد وزنها الإقليمي وتمتلك هامشاً تفاوضياً أوسع.

انطلاقاً من هذا التصور، تُربط أي خطوات تطبيعية أو فتح قنوات سياسية مع دمشق بشروط أمنية صارمة، تشمل نزع السلاح من مناطق حسّاسة، إنشاء آليات تحقق ومراقبة طويلة الأمد، وتقديم ضمانات بعدم استخدام الأراضي السورية كمنصة لأي تهديدات مستقبلية. لذلك، تفضّل إسرائيل مسارات تدريجية، أمنية الطابع، تسبق أي حديث عن «سلام سياسي شامل».

إسرائيل لا تسعى إلى حرب جديدة، لكنها في الوقت ذاته لا تقبل بما تعتبره «سلاماً مجانياً». فهي تميل إلى فرض سلام مشروط بالقوة الناعمة والردع الأمني، بما يحفظ مكانتها الجيوسياسية وتفوقها الاستراتيجي. ومن هذا المنظور، ترى أن أي عملية إعادة إعمار واسعة أو انفتاح اقتصادي سوري–عربي–أوروبي قد تعيد سوريا إلى موقع إقليمي مؤثر، يمتلك أوراق تفاوض تتجاوز ملف الجولان لتشمل قضايا الأمن الإقليمي، والطاقة، واللاجئين، وهو ما تعتبره إسرائيل تجاوزاً لخطوطها الحمراء. لذلك، تضع اسرائيل شرطاً أساسياً لاستقرار سوريا: أن يُبنى على تفاهمات أمنية مباشرة أو غير مباشرة تضمن تحييد الجبهة الشمالية على المدى الطويل.

الخوف من فقدان التفوّق النوعي والاستراتيجي

ثانياً، يبرز بعدٌ نفسي–استراتيجي في المقاربة الإسرائيلية، إذ تنطلق إسرائيل من هوامشها الأمنية لالتقاط

التحولات المحتملة في سوريا ما بعد 2024، وما تحمله من إمكانيات لتغيير قواعد اللعبة الإقليمية. فسوريا التي تعود تدريجياً إلى الاستقرار قد تتحول إلى مركز جذب دبلوماسي واقتصادي، وهو ما من شأنه تقليص هامش التفوق الإسرائيلي النسبي في المنطقة. لذلك، لا تنظر إسرائيل إلى «الاستقرار المجاني» أو غير المشروط بوصفه خياراً مرغوباً، ما لم يكن مقترناً بضمانات واضحة ومُلزمة لمصالحها الأمنية.

منذ عام 2025، بدأت مراكز أبحاث إسرائيلية بارزة، مثل «معهد دراسات الأمن القومي» و«مركز هرتسليا»، بنشر تقارير تحذّر من ترك سوريا الجديدة تتشكل بمعزل عن ترتيبات أمنية مع إسرائيل. وقد وصف أحد هذه التقارير المشهد الجديد بالقول: «سوريا بعد الأسد ليست تهديداً اليوم، لكنها قد تصبح تهديداً أكبر غداً إذا استقرت دون قيود». ويعكس هذا الطرح قناعة راسخة في الذهنية الإسرائيلية مفادها أن استقرار دول الجوار يجب أن يكون دائماً مشروطاً بضمانات أمنية لإسرائيل قبل أي اعتبار آخر.

ما الذي تطلبه إسرائيل عملياً؟ بمقارنة الخطاب الرسمي مع أوراق الدراسات الإسرائيلية والتحليلات الأمنية، يمكن تجميع المطالب العملية التي تطرحها اسرائيل عندما تتحدث عن «السلام المقبول» مع سوريا:

ترتيبات أمنية واضحة على طول الحدود (مناطق منزوعة السلاح أو مراقبة دولية).

ضمانات بعدم توطين أو إسكان مجموعات مسلحة أو وكلاء إقليميين قرب الحدود.

آليات للتفتيش أو تبادل المعلومة الاستخبارية في القضايا التي تؤثر مباشرة على الأمن الإسرائيلي.

هذه المطالب لا تعني بالضرورة رفض السلام السياسي، لكنها تُحوّل السلام إلى مشروع مشروط بأبعاد أمنية صارمة.

كذلك، اسرائيل تخشى من أن يؤدي نجاح التجربة السياسية الجديدة في دمشق إلى تحفيز بيئة معادية لها من نوع مختلف — ليست عقائدية أو عسكرية، بل وطنية مستقلة، قادرة على التفاوض بندّية. فإسرائيل اعتادت على التعامل مع أنظمة عربية إما ضعيفة، أو تابعة، أو منقسمة. أما دولة سورية ديمقراطية نسبياً، ذات خطاب سيادي، فستضعها أمام معادلة غير مألوفة: جار شرعي لكنه غير خاضع.

ومن زاوية أخرى، تنظر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية إلى الجنوب السوري كـ"منطقة عازلة طبيعية" تحمي الجليل الأعلى من أي اختراق محتمل. لذلك، فإن استعادة دمشق السيطرة الكاملة على درعا والقنيطرة والجولان السوري المحرّر جزئياً، ستُعتبر تجاوزاً خطرا غير مقبول ما لم ترافقه تفاهمات أمنية تضمن استمرار الهدوء. ولهذا السبب، تبقى سياسة اسرائيل قائمة على منع اكتمال الاستقرار السوري إلا ضمن إطار "سلام استراتيجي شامل" يعيد تعريف العلاقة بين البلدين.

الاستراتيجيات الإسرائيلية لفرض الشروط

إسرائيل لا تكتفي بالمطالب الخطابية؛ بل تستخدم طيفاً من الأدوات لتحقيق ما تراه ضرورياً لإحكام الأمن:

إجراءات عسكرية انتقائية (عمليات دقيقة على أهداف معينة) لوقف أي بناء لقدرات يمكن أن تُستخدم ضدّها؛

جهود دبلوماسية لبلورة موقف دولي داعم لشروطها؛

ضغط استخباراتي وإعلامي لعرقلة أي تقدم سريع في ملفات إعادة الإدماج أو إعادة السلاح من دون ضمانات؛

دعم شبكات محلية أو مجموعات ضبط ميداني قادرة على مراقبة حدودية من دون توسيع نفوذ دولة معادية.

هذه الأدوات تهدف إلى تحقيق ما يمكن تسميته عملياً «استقرار مراقَب» — استقرار كافٍ لمنع الفوضى، لكن أقلّ من أن يُمكّن دمشق من التحوّل إلى قوة إقليمية غير خاضعة لقيود اسرائيل الأمنية.

هذا السلام الاستراتيجي الذي تريده إسرائيل لا يعني بالضرورة تسوية سياسية على غرار اتفاقيات « كامب ديفيد « مع مصر أو « وادي عربة: مع الاردن، بل ترتيباً طويل الأمد يربط الأمن السوري بالإرادة الإسرائيلية. بمعنى آخر، أن يصبح الاستقرار في دمشق مرهوناً بعدم المساس بالأمن الإسرائيلي، وأن يُترجم ذلك عبر اتفاق أمني، أو وجود مراقبين دوليين، أو حتى تفاهمات ضمنية بضمانة أميركية.

في المقابل، يرى العديد من الدبلوماسيين الأوروبيين أن رفض إسرائيل لاستقرار سوريا دون مقابل يعكس خوفاً من تأثر فقدان التفوق الاستراتيجي، أكثر مما يعكس مخاوف أمنية فعلية. فالمشهد السوري الجديد لا يحمل تهديداً هجومياً مباشراً، بل فرصة لسلام أكثر واقعية، لكن اسرائيل ترفض أن تكون المبادرة بيد دمشق، وتفضّل أن تبقى هي الطرف الممسك بخيوط اللعبة.

«يتبع»

سيكولوجيا الشتّام

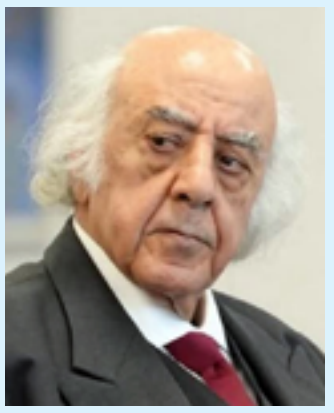

أحمد نسيم برقاوي

الشتيمة في اللغة كلام قبيح يصدر عن شخص بحق آخر بقصد السب والإهانة والتحقير وشتم يشتم فهو شاتم وشتّام مبالغة اسم الفاعل. أما من حيث التعريف المفهومي فهي عدوان لفظي بقصد الإيذاء والحط من كرامة المشتوم. ولا تخلو ثقافة من ثقافات الشعوب من عادة الشتائم عند الغضب أو بدواعي السخرية وتأخذ في الغالب طابع العفوية. وليس عن شتيمة كهذه سأتحدث، بل عن الشتيمة بوصفها معلماً من معالم انحطاط القيم وشيوع قلة الحياء الأخلاقي والفقر المعرفي.

فالفرق بين الشتيمة كنوع من عادات الكلام وردود الفعل العفوية في ثقافة من الثقافات والشتيمة كسلوك موعى به لدى المختلفين في الفكر والسياسة والأيديولوجيا فرق في الوظيفة التي تؤديها الشتيمة.

حيث الأولى معبرة عن حالة تأفف سريع وبلغة شفاهية، كشتيمة يطلقها سائق بحق آخر كاد أن يصدمه، أو شتائم شجار بين فردين حول اختلاف عابر. إن وظيفة الشتيمة هنا وظيفة تنفيسية تخلق عند صاحبها نوعاً من الارتياح، وهي بديلة عن الشجار بالأيدي. وطريقة لفظ الشتيمة من هذا النوع ومضمونها وأثرها تختلف من ثقافة إلى أخرى.

أما الشتيمة من النوع الآخر فهي خطاب عدواني صادر عن أحقاد تمنع أية فرصة للحوار، بحيث يتحول الاختلاف إلى معركة بسلاح الكلام القبيح. والشتيمة هذه تعبر عن مستوى من مستويات انحدار الوعي. والحق إن انتشار هذا النوع من الخطاب الشتيمي ذو علاقة عميقة بتدمير عالم القيم في مناخ الاستبداد السياسي والأيديولوجي، وفقدان المجتمع لأهم قيمة من قيمه الكلية ألا وهي احترام الإنسان والتراتبية المجتمعية.

فمع استمرار عملية تحطيم القيم المعشرية، وسيادة اللغة السوقية، لغة نفي للآخر، تنمو مع الأيام نزعة عدوانية رعاعية دفينة بحيث تشكل أحد أهم عناصر البنية النفسية التي ترعرعت في ظل الاستبداد وتحطيم القيم.

فالعدوانية كحالة نفسية وطريقة للتعامل بها مع المختلف تعبر عن ذاتها بخطاب الشتيمة التي هي صورة مجردة عن الرغبة في القتل. لأن الشتيمة في هذه الحال هي قطع الصلة مع الآخر قطعاً كاملاً.

وهكذا تعبر لغة الشتيمة في الخطاب السياسي والأيديولوجي، ليس عن حالة نفسية غضبية عابرة، بل عن نفسية عنفية تصل حد السادية الكلامية، ويتحول المثقف عندها إلى حالة رعاعية وليس إلى حالة ثقافية. وتلك حالة من أكثر المفارقات غرابة، أقصد تحول المثقف إلى ظاهرة رعاعية عنفية سادية يتوسل الشتائم المقذعة وسيلة للتعامل مع المختلف. وهذا يدل على الخطر المدمر والشنيع لعملية تحطيم القيم التي تجري على امتداد وقت طويل وصعوبة استعادة هذا العالم المدمر.

ولعمري إن قراءة متأنية للخطابات على صفحات التواصل الاجتماعي تدل على كيفية تحول خطاب الشتيمة السياسية والأيديولوجية نمطاً مألوفاً للتعبير عن الاختلاف، ومما يزيد من انتشار هذه الظاهرة أن الشاتم في مأمن من المشتوم جسدياً، كما إنه عبر اسمه المقنع والاختفاء خلفه يتصرف كشخص خفي لا يراه أحد.

ولهذا لا يعبر خطاب الشتيمة عن نفسية شجاعة، بل عن نفسية جبانة تخاف من مواجهة الآخر. بقي أن نقول إن خطاب الشتيمة لا يعبر عن عجز نفسي وأخلاقي فحسب وإنما عن عجز معرفي أيضاً وتعويض عن هذا العجز. ففي الوقت الذي تتطلب فيه قضية ما نقاشاً فكرياً وسياسياً جاداً، ويتطلب هذا النقاش بدوره حظاً ضرورياً من المعرفة فإن الشاتم شخص تنقصه الحجة المعرفية ولا تتوافر لديه مفاهيم الحوار النظرية فيعبر عن فقره المعرفي والنظري والمفهومي بلغة الشتيمة. فيهرب إلى سد باب الحوار والتخلص من عجزه المعرفي ببضع كلمات لا تسمن ولا تغني من جوع.

كيف ينحدر شخص يزين اسمه بألقاب ذات قيمة كي تسمح له بالحضور إلى شتام رعاعي لآخر في الوقت الذي يتساءل الآخر المشتوم عنه لأنه لا يعرف السلام ولا يعرف لماذا شتمه وبخاصة إذا لم يسرد الشتام مبرراً قيمياً يخفف من من رد الفعل على قلة أدب الشتام؟

ربما يكون السبب شعور الشتام بالدونية أو شعوره بعقدة الخصاء،أو طمعاً في شهرة عبر شتم الأعلى من الأدنى،إنه إذاً عاجز عن الحضور.

وهكذا تكتمل دائرة سيكولوجيا الشتّام من العجز النفسي إلى العجز الأخلاقي إلى العجز المعرفي. وليس هناك مدعاة للسخرية أكثر من هذا العجز."

قصيدتان للشاعر سليمان خالد الجيجان

أَصَابِعُ النَّصْرِ

أَصَابِعُ النَّصْرِ
فِي الذِّكْرَى نُشَاطِرُهَا
أَرْضَ الجَزِيرَةِ
إِذْ تَسْمُو مَآثِرُهَا
عَرُوسَةٌ
خُضِّبَتْ آثَارُ خُطْوَتِهَا
بِدَمْعِهَا
وَازْتَمَتْ حُزْنًا ظِفَائِرُهَا
تِلْكَ الضِّفَافُ الَّتِي غَنَّتْ
سَنَابِلُهَا
زَهْوًا

أَتَاهَا مِنَ الأَهْلِينَ بَاتِرُهَا
أُمٌّ تَخِيطُ عَبَاءَاتِ الأَسَى
بِدَمٍ
وَدَمْعُهَا
رَغْمَ ثَوْبِ الصَّبْرِ كَاسِرُهَا
وَخَيْمَةٌ فِي العَرَاءِ المُرِّ شَاهِقَةٌ
أَوْتَادُهَا العِزُّ
وَالإِيمَانُ سَاتِرُهَا
يَا ثَوْرَةً
شَقَّتِ الآفَاقَ صَرْخَتُهَا
وَالنَّصْرُ جَاءَ
بِمَا أَعْطَاهُ ثَائِرُهَا
أَقْمَارُ عِزٍّ هَوَتْ فِي حِضْنِ تُرْبَتِنَا
حَتَّى غَدَتْ قِصَّةً،

وَاللَّيْلُ ذَاكِرُهَا
لَوْلَا الدِّمَاءُ الَّتِي
رَوَّتْ مَضَارِبَنَا
مَا اخْضَوْضَرَتْ وَاحَةٌ
وَاشْتَدَّ زَاهِرُهَا
نَارُ الكَرَامَةِ إِنْ هَاجَتْ مَوَاقِدُهَا
لَا يُطْفِئُ السَّيْلُ
مَا خَطَّتْ مَجَامِرُهَا
نَسْتَلُّ مِنْ ظُلْمَةِ الأَيَّامِ
فَجْرَ غَدٍ
رَغْمَ القُيُودِ
الَّتِي يَشْتَدُّ آسِرُهَا
غَدًا تُغَنِّي
طُيُورُ العَائِدِينَ ضُحًى

فَوْقَ الرُّبُوعِ الَّتِي
تَبْكِي مَنَابِرُهَا
وَيَرْجِعُ النَّهْرُ
مِعْطَاءً لِأُمَّتِهِ
وَيَزْدَهِي بَعْدَ مَا قَدْ فَاتَ،
حَاضِرُهَا

الوطن والثورة

هَبُّوا
مِنَ الأرضِ
أسرابًا مِنَ الشَّرَرِ
لِيَكشِفُوا الزَّيفَ
عَن أُكذوبَةِ الصُّورِ
صاغوا بِأَضلُعِهِم لِلوَهمِ
مِشنَقَةً
وَعَلَّقُوا الخَوفَ
في أُرجوحَةِ القَدَرِ
تَساقَطُوا
في يَباسِ الأرضِ أوردَةً
لِيُنبِتُوا النَّبضَ
في شِريانِها الخَدِرِ
مَرُّوا عَلى شَفرَةِ الأَيّامِ
في ثِقَةٍ
يُمَزِّقُونَ سِتارَ الصَّمتِ
والخطرِ
يا ثَورَةً
كُلَّما شاخَ الزَّمانُ بِها
تَعودُ تَعزِفُ لَحنَ النَّارِ
في الوَتَرِ
نَحنُ البَقاءُ
غُرسنا في جُذورِ غَدٍ
وَهُم رَمادٌ
تَلاشَى عِندَ مُنحَدَرِ
ما ماتَ مَن زَرَعُوا في اللَّيلِ
أَعيُنَهُم
كَي يَحرُسُوا الفَجرَ

سليمان خالد الجيجان
صيدلاني من مدينة غرانيج
صدر لي ديوان مطبوع بعنوان
«حين سكبت الحزن»
مشارك في العديد من الأمسيات
والفعاليات الثقافية

الأَمَانِي العَشْر..

1

يَوْماً مَا..
سَتَنْهَارُ فَزَّاعَةُ الْحَقْلِ،
تُسْقِطُهَا الرِّيحُ،
فَتَلْهُو الْعَصَافِيْرُ بِأَوْصَالِهَا الْمُتَنَاثِرَةْ..!

2

يَوْماً مَا..
سَأَخْلَعُ الْحِبْسَ عَنْ سَاقِيْ،
وَأَرْكُضُ فِي الدَّرْبِ،
دُوْنَ اِسْتِشَارَةِ الطَّبِيبْ..!

3

يَوْماً مَا..
سَأَمْحُو مَا كَتَبَهُ أُسْتَاذُ الْجُغْرَافِيَا، وَأَرْسُمُ:
(بِلادَ الْعُرْبِ أَوْطَانِيْ...).

4

يَوْماً مَا..
سَأَكْتُبُ مَا أُرِيْدُ،
وَأُعْرِبُ:
(إِذَا الشَّعْبُ يَوْماً أَرَادَ الْحَيَاةَ..)،
فِيْ دَفْتَرِ تَارِيْخِ الْعَرَبِ الْمُعَاصِرْ..!

5

يَوْماً مَا..
سَأَشْتَرِي الْخُبْزَ طَازَجَاً،
دُوْنَ أَنْ يَدْفِشَنِيْ أَحَدْ،
أَوْ أَفْقُدَ أَزْرَارَ قَمِيْصِيْ،
أَوْ فَرْدَةَ الْحِذَاءْ..!

6

يَوْماً مَا..
سَأَعُوْدُ مِنْ صَدِيْقِيْ
فِيْ سَاعَةٍ مُتَأَخِّرَةٍ مِنَ اللَّيْلْ،
دُوْنَ أَنْ تَنْبَحَ كِلابُ الْحَيِّ عَلَيَّ..!

7

يَوْماً مَا..
سَأَخْتَارُ مِنَ الْمَكتَبَةِ
مَا كُنْتُ أَوَدُّ قِرَاءَتَهُ،
وَأُطَالِعُ مَا كُتِبَ مُنْذُ الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرْ..!

8

يَوْماً مَا..
سَأُقَابِلُ صَدِيْقَتِيْ
فِي الْمَسَاءْ،
وَأَسِيْرُ مَعَهَا
دُوْنَ أَنْ أَخْشَى مَصَابِيْحَ الطَّرِيقْ..!

9

يَوْماً مَا..
سَأُعْلِنُ مَوْتِيْ
بِالطَّرِيقَةِ الَّتِيْ أَشَاءْ،
قَبْلَ أَنْ يُلاقِيْنِي الْمَوْتُ خَلْفَ الْبَابْ..!

10

يَوْماً مَا..
سَتَشْرَبُ الأَرْضُ - عَلَىٰ غَيْرِ عَادَتِهَا -
دَمِيْ، لِتَنْبُتَ زَهْرَةٌ بَرِّيَّةْ،
يُسَمِّيهَا النَّاسُ مِنْ بَعْدِيْ
حُرِّيَّةْ..!

الشاعر محمد حداد

من يومها

في يوم من الأيام الغابرة، اكتشف حاكم إحدى الممالك البعيدة كنزاً في مملكته. فقام بإجزال العطاء وإرسال الذهب والفضة شرقاً وغرباً لشعبه الفقير. لكن حاجبه اللئيم استبدل الذهب بالحنطة والفضة بالشعير، وأعطاها للحاشية ليوسّعوا أعمالهم ويزيدوا ثرواتهم... وليبقى الفقير على فقره، وهمّه بلقمة عيشه.

إعلان هام

بشرى سارة لمن لا يقيمون وزناً لأحد، ويكبر رأسهم يوماً بعد يوم... تتوفر مجموعة من العصي وبأحجام مختلفة، مُفضّلة خصيصاً لتكسير هكذا نماذج. والتجربة خير برهان.

كيس نايلو

المواطن السوري خلال العقد والنص صار متل «كيس النايلو»: يستخدموه لكل شي. مرة صابر، مرة صامد، مرة متحمّل، ومرة "مواطن صالح"... رغم إنّ الصلاحية منتهية من سنين. يحطّوه بكل زاوية ويقولوله: «شدّ حيلك». وهو عم يشدّ... يشدّ... لحتى ينقطع.

يبدو مطوّلة

من يتابع النقاشات الدائرة في مجتمعنا، بمختلف شرائحه العمرية والفكرية وحتى الاقتصادية، يشعر بحجم الهموم اللي عم يئنّ تحتها حتى كادت تقطع «نَفَسو». كثرتها خلّقت منه فيلسوفاً ومنظّراً غصباً عنه. يناقش الاقتصاد وهو ناطر الخبز، يحلّل السياسة وهو عم يدور على أقرب معتمد لتبديل جرة الغاز، ويكتب الشعر وهو محشور كالمكدوس بوسائل النقل. صار يعرف كل شي... إلا إمتى بتنكتب آخر فصول هالمسرحية الكوميدية السوداء.

جفاء رياضي

رغم إني من عشّاق كرة القدم واشتغلت سنوات بالصحافة الرياضية وتعرّضت لكتير شتائم وبعض اللكمات والضرب بالزجاجات البلاستيكية على أبواب الملاعب وداخلها أثناء التغطية، إلا إنّي من زمان بطّلت شجّع أي نادٍ محلي أو حتى تستهوني متابعة أي مباراة. مو كردّة فعل على الاضطهاد السابق فقط، بل للأسباب التالية:

الجمهور بيبلّش يشجّع فريقه قبل المباراة، وسرعان ما بيقلب الموجة إذا خسر الفريق أو حتى تعادل على أرضه... والضحية السيارات والباصات برا الملعب.

ما إن تتواضع نتائج الفريق بالدوري حتى يستقيل المدرب أو تستقيل الإدارة اللي تُتّهم بالجهل وقلة الخبرة والكفاءة وأحياناً الفساد.

ازدواجية آراء اللاعبين وثقتهم بالمدرب والإدارة... والعكس صحيح عمّا كانت عليه بداية الدوري.

عدم توظيف الفكر الاحترافي بشكل يخدم اللاعب ويحقق له الاكتفاء، لأنه بيضل ينقّ ويشكي من عدم دفع المستحقات.

كلام رصاص

نضال خليل

معركة الكأس والرأي

بمجرد صدور قانون حظر شرب الخمور وتحديد شروط أماكن بيعها ضمن ثلاثة أماكن في دمشق، تحوّلت مواقع التواصل إلى حلبة مصارعة: فريق يرفع شعار «الصحة أولاً»، وفريق يردّ: «الحرية قبل كل شيء»، وفريق ثالث لا يشرب ولا يهتم لكنه يحب الفوضى المجانية. ومع إنّ هيك قانون موجود بكل دول العالم وبينظّم العملية وبيراعي خصوصية المجتمعات، لكن بيصرّ البعض على جعله قرار «لَبّيس» بيظبط على أي مقاس، وهو ما خلق حالة من الهياج.

وكعادة السوريين، تناسوا كل همومهم ومعاناتهم و«قلّي لقلك»، خاصة بعد منشور وزيرة الشؤون الاجتماعية «قبوات» اللي انتقدت بشدّة هذا الأمر واعتبرت أنّ المناطق المذكورة بالقرار مو أماكن للمشروبات والكحول، بل هي قلب دمشق وتاريخها المشرق ومكان للعيش المشترك. لتقوم محافظة دمشق بدورها بتوضيح الأمر وتقديم ما يشبه الاعتذار عن سوء الفهم، وأنّ هذا القرار يستند لقوانين موجودة من عقود.لكن القصة أخذت منحى تصعيديّاً تُوّج باعتصام أشاد كل من تابعه بسلميّته وشعاراته التي كانت بعيدة عن موضوع القرار التي أصرّ البعض حشره في ذلك وألفوا قصص وفبركو صور عن ذلك كما يحسب للأمن العام التعامل معه بقدر كبير من المسؤولية. لكن ما رافقه من بعض المشادات كان ممكن ياخد الأمور لمقلب تاني. بأي حال، لهيب القرار بلّش يخمد، رغم أنّ أصواتاً جديدة بدأت تظهر وتحمّل الطرفين مسؤولية ضمن تفسيرات تندرج تحت مصطلح «نكش تحت الأضافر».

المفارِق أنّ الجميع عم يحكي بثقة الخبير، لكنه -على رأي المصاروة-«حافظ مش فاهم»، وكأنّ كل واحد حامل دكتوراه في علم الكحول المقارن. البعض دعا لاعتصام، والبعض دعا لاعتزال الفيسبوك، والبعض دعا الله يطفي الإنترنت ساعة واحدة بس لنرتاح من بعضنا. المشكلة مو بالقانون... المشكلة إنّو نحنا نناقش كل شي وكأننا نحرّر القدس. نصرخ، نتهم، نُخوّن، وبعدين نسكّر الموبايل ونروح نلعب «برتية شدة». الحياة الحقيقية لاتعرف هذه الضجة.

يا جماعة... الرأي متل الكأس: إذا انكسر بيجرح الكل. خلّونا نختلف بدون ما نصير معسكرين: واحد «معصوم» وواحد «مأثوم». الوطن لم ناقص معارك... ناقص بس نتعلّم نحكي بدون ما نعضّ بعض.

الحق ع الطليان

رغم انقضاء شهر رمضان الكريم وما رافقه من ارتفاع كبير ومرهق بأسعار أغلب المواد-وهو طقس اعتدنا عليه ضمن سقوف معيّنة-لكن هالسنة الفروج خرق السقوف صعوداً. مو طيراً... بل كائن أسطوري نادر، بيظهر مرة كل موسم مثل المذنّب.على السوشيال ميديا كتب أحدهم: «صار الفروج أغلى من مشاعري». وآخر نشر صورة جناح دجاجة وكتب: «هذا آخر ما تبقى من ذكريات الطفولة». الناس صارت تتعامل مع الفروج كأنه ضيف شرف... يُذكر ولا يُرى. حتى الأطفال صاروا يسألوا: «بابا... الفروج حقيقي ولّا منقرض»؟.ومع طلب الناس من الحكومة السماح بالاستيراد لتلبية حاجة السوق-كونه أرخص من اللحوم الحمراء- بعد قرار وقف الاستيراد دعماً لمربي الدواجن اللي أصلاً عم يشكوا من ارتفاع تكاليف التربية (علف، طاقة، نقل)... تبقى مشكلة الرقابة وإيجاد قوانين رادعة هي السبيل لضبط الأسواق بدل تقاذف التهم والهروب للأمام ووضع الحق ع الطليان.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة

العـددان 21-22 ـ الأحـــد 29 آذار «مـــارس» 2026
www.ninarpress.net

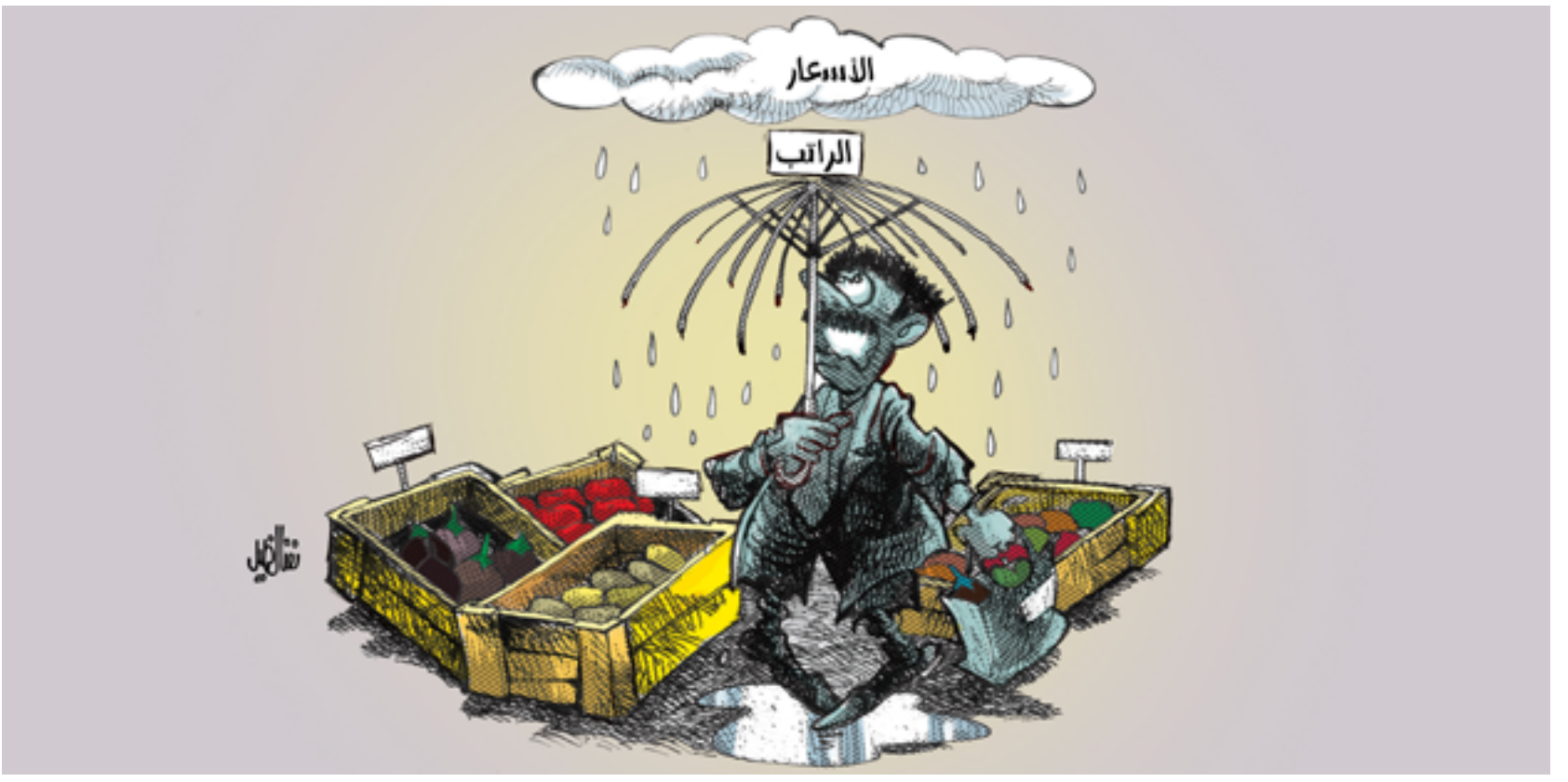

جوائز الأوسكار 2026
أبرز لحظات ليلة هوليوود الكبرى

اجتمع ألمع نجوم هوليوود في لوس أنجلوس، الأحد الماضي، لتكريم بعض الأفلام الرائعة، والاحتفاء بقوة السينما، مع التسليم بحقيقة أن تجاهل مشاكل العالم، ولو لليلة واحدة، أمرٌ مستحيل. وأشار مقدم الحفل كونان أوبراين إلى أننا نعيش في "أوقات مضطربة ومُرعبة"، ورغم ذلك كانت هناك لحظات سعيدة بالفعل، في حفل توزيع جوائز الأوسكار الـ 89، من بينها انتصارات تاريخية، وعروض موسيقية مُلهمة، كما تم تكريم أساطير السينما الذين فقدناهم هذا العام.

نينار برس NINAR PRESS نضيء الحقيقة
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام
رقم 420 تاريخ 2025/10/6

المشرف العام
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسك أورفه لي
خالد الوهب
فتون خربوطلي
خالد المحمد
خالد وليد معماري

مدير العلاقات العامة والتسويق
محمود العساف
«أبو خالد الخابوري»

الإخراج الفني:
نصر الشيخ علي

www.ninarpress.net | x.com/ninarpress | @ninarpress6281 | facebook.com/ninarpress | t.me/ninar_press
+90 543 430 55 31 | + 963 981 43 46 20 | ceo@ninarpress.net

الطباعة: مطبعة دار العلم ـ دمشق

العمليات الفنية | BEST PRESS
Tel. +963 11 22 68 100
Mob. +963 9 33 678 100